آراء محمَّد كامل حسين اللغويّة
في بحوثه المجمعيّة – عرضٌ ونقد

د٠ محمَّد بن صوال بن عايش الرَّاجحي البقمي (*)

المقدمة :

الحمد لله وحده ، والصَّلاة والسَّلام على مَنْ لا نبيّ بعده ، وبعد :

فإنَّ مجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة أحدُ الصُّروح اللغويَّة الشَّامخة في عصرنا الحديث، ضمّ بين جَنَباته علماءَ مُبرِّزين، وباحثين جادّين منذ تأسيسه حتَّى الآن، لهم جهود بحثيّة بارزة في الدّرس اللغوي أفاد منها الباحثون، والمهتمّون بالعربيّة وعلومها .

ومن أعضاء هذا المجمع د. محمَّد كامل حسين(*) الذي ظلَّ عضوًا فيه قرابة ربع قرن، ألقى خلال هذه المدّة نحوَ عشرة بحوث نُشرت في إصدارات المجمع ، خلاف مقترحاته وعضويّته في اللجان المختلفة ، وقد كان مجمعيًّا نشيطًا جريئًا في

(*) الأستاذ المشارك بقسم اللُّغة العربيَّة كليَّة الآداب . جامعة الطَّائف.

(*) هو الطّبيب محمَّد كامل حسين، كانت ولادته في العام الأوَّل من القرن العشرين (١٩٠١م)، وبعد تخرّجه في كليّة الطبّ سافر في بعثة دراسيّة إلى إنجلترا سنة ١٩٢٥م، وظلّ فيها خمس سنوات، له نشاط في تخصّصه العلميّ، وبحوث في اللُّغة والأدب، وقد نال جائزة الدَّولة المصريّة في الآداب والعلوم، فكان أوَّل مَنْ جمع بينهما، ترقّى في المناصب الإداريّة حتَّى عُيّن أوَّل مدير لجامعة إبراهيم (عين شمس) الآن، انتخب عضوًا عاملًا بمجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة عام ١٩٥٢م، ألقى عدّة بحوث في دورات المجمع المختلفة، توفّي عام ١٩٧٧م. وترجمته في مجمع اللُّغة العربيَّة في عيده الخمسيني (مع الخالدين) ص ١٨١، والمجمعيّون في خمسين عامًا ص ٣٠٨، وغرفة السرّ (أعلام مجمع اللُّغة العربيَّة) ص ١٢٩ .

عرض أفكاره وآرائه ، تنوّعت بحوثه المجمعيّة، فتناولت الأدب، والنّقد، والمصطلح العلميّ ، واللغة ، والنّحو والصّرف ، والمعجم .

عُنيت في هذا البحث بمناقشة ما عرضه في بحوثه المجمعيّة في اللغة ، والنَّحو والصَّرف ، والمعجم ، من قضايا تستحقّ – حسب ما رأيت – الدِّراسة والبحث ، وانصرفت عمَّا كتبه في الأدب ، والنّقد ، والمصطلح العلميّ ، وعن المسائل الفرعيّة الجزئيّة الَّتي لا تنضوي تحت عنوان جامع صالح للدِّراسة ، وقد تفاوتت دراسة هذه القضايا طولًا وقصرًا متابعةً لما كتبه محمَّد كامل حسين في بحوثه ، ولِمَا رأيته في بعضها من كفاية في العرض والمناقشة .

ولقد أطلت البحث والتَّنقيب عن دراسات تهتمّ بما عزمتُ على درسه فلم أظفر بشيءٍ سوى كتابٍ للدّكتور محمَّد الجوادي ، عنوانه : د. محمَّد كامل حسين عالمًا ومفكّرًا وأديبًا .

وهو كتاب يسرد آراء محمَّد كامل حسين فيما كتبه في شتّى أنواع المعرفة دون مناقشةٍ ومحاورة ، وكأنّه صدى لمحمّد كامل حسين نفسه ، واختلافُه عن هذا البحث من جهتين :

الأولى : أنَّ كتاب الجوادي شامل لكلّ ما كتبه محمَّد كامل حسين في مختلف العلوم ، بينما هذا البحث مقتصر على دراسة آراء محمَّد كامل حسين اللغويَّة المنشورة عبر المجمع .

الأخرى : أنَّ كتاب الجوادي في عامّة فصوله يذكر الآراء دون نقاش ، بينما هذا البحث يعرض آراء محمَّد كامل حسين ، وينقدها نقدًا علميًّا مقرونًا بالدّليل والبرهان .

وقد وسمت هذا البحث بعنوان : آراء محمَّد كامل حسين اللغويّة في بحوثه المجمعيّة ، عرضٌ ونقد .

جاء على النَّحو الآتي :

. المقدّمة : ومِمَّا اشتملت عليه غرض هذا البحث وحدوده ، ووجه الاختلاف مع دراسة الجوادي .

. الدِّراسة : تناولت . كما ذكرتُ آنفًا . القضايا الَّتي رأيتها صالحة للدِّراسة في اللغة ، والنَّحو والصَّرف ، والمعجم مِمَّا نشره المجمع لمحمّد كامل حسين ، وجاءت في خمس قضايا :

١ . معنى الفصاحة اللغويَّة . **٢ .** الشِّعر وشواهده .

٣ . عيوب المعجم العربي . **٤ .** النَّحو المعقول .

٥ . رأيٌ في جنس العدد .

. الخاتمة : تضمّنت أبرز النتائج الَّتي وقف عليها البحث .

أسأل الله . عزَّ وجلّ . التَّوفيق في أعمالنا كلّها ، إنَّه سميع قريب .

توطئة :

تدور آراء محمَّد كامل حسين اللغويّة حول فكرةٍ مركزيّة ينطلق منها، ويبني أحكامه اعتمادًا عليها ، وهي أنَّ علوم اللغة العربيَّة وُضعت وِفق مقاييس عصرٍ قديم أو ما يُسمّيه القرون الوسطى ، وأصحابُ ذلك الزَّمان لا يتوافقون في تفكيرهم مع عصرنا الحديث، وقد ألقت تلك الحقبة بظلالها على أنشطتهم كافّة ((والواقع أنَّ أمّهات كتب العربيَّة عليها طابع العلوم في القرون الوسطى واضحٌ جليّ))[١] ، وكما أنَّ النَّاس لا يتطبّبون اليوم بعلم ابن سينا فإنَّه لا يجوز أنَّ نتعلّم وندرس العربيَّة على آثار سيبويه ومَنْ جاء بعده، وقد عقد – غير مرّةٍ– المقارنةَ بين العلوم الماديّة البحتة كالكيمياء، والطبّ ، والفلك ..، وعلوم اللغة، من ذلك قوله : ((والطبّ الحديث لم يقم على تبسيط نظريّات الطبّ القديمة في الأخلاط والأمزجة ، ولا يحذف ما لا يروق لنا من وسائله في العلاج ، وإنَّما تقدّم الطب حين طرح النَّاس ذلك جانبًا، وبدأوا عملهم من جديد ... ، وكذلك علوم اللغة لن تصبح مقبولة عندنا بالحذف، أو التَّبسيط ، إنَّما يكون ذلك بالبحث من جديد في المادّة اللغويّة، وتحليلها تحليلًا جديدًا))[٢] .

وما ذهب إليه محمَّد كامل حسين – وإن كنت لا أريد مناقشته كثيرًا هنا – لا أوافقه عليه لأسباب من أظهرها اثنان :

الأَوَّل : تعليقُ التقدّم في العلوم بطرح ما حصّله الأوّلون جانبًا، وعدم البناء عليه غيرُ مسلّم به إطلاقًا ؛ إذ المعرفة تراكميّة ، واللاحق أفاد من السَّابق – لا شكّ في ذلك . وإنْ انتقده وأعرضَ عن نتائجه .

الآخر : عقد المقارنة بين العلوم الطبعيّة والنَّظريّة لا يصحّ ؛ لاختلاف طبيعتهما .

بعد هذه التوطئة الموجزة سأعرضُ وأناقش آراء محمَّد كامل حسين في القضايا الَّتي أشرت إليها سابقًا ، وهي كما يلي :

١ . معنى الفصاحة اللغويَّة :

اعتمد اللغويون الأوائل في الاحتجاج بكلام العرب على تحقّق شرط الفصاحة، وكان هذا الشَّرطُ حاصلًا عند العرب جميعًا في جاهليّتهم وصدر إسلامهم لتجافيهم عمَّا يؤثِّر في لسانهم ، فلمَّا انداحت دائرة الإسلام ، وخرج العرب من جزيرتهم حدث الاختلاط بغيرهم من الأمم النَّاطقة بغير لسانهم ، فتكدّر صفو السّليقة عندهم ، ولم يعد يحتجّ العلماء بكلام كلّ عربي ، فعمدوا إلى تخيّر البيئات اللغويّة النَّقيّة الَّتي سلمت من هذه الشائبة ، وكان من صنيعهم بعد ذلك أنْ قصروا الاحتجاج على زمان محدّد وقبائل معيّنة ؛ نشدانًا للفصاحة الَّتي فقدت عند من خالط الأمم الأخرى ، وبنهاية القرن الرَّابع الهجري تقريبًا غلب على ظنّ العلماء فسادُ لسان العرب فتوقّف الاحتجاج بكلامهم .

((والفصاحة والسّليقة والمَلكة مصطلحات استعملها النُّحاة العرب القدماء ، وتطلق عندهم على معنى واحد في ميدان الدِّراسات اللغويَّة ، وتعني عندهم تعلّم اللغة من المحيط في الصِّغر دون معلّم ، وهي مقابلة للحن الذي فشا في ألسنة المولّدين)) [٣] .

يقول ابن قتيبة : ((وفلان يقرأ بسليقته أي : بطبيعته لا عن تعلّم ، ويقال للطبيعة : السّليقة)) [٤] . وعلّةُ الاحتجاج بكلام العرب عند علماء اللغة كما ذكرنا هو تحقّق الفصاحة، فهم يدورون معها وجودًا وعدمًا، وممَّا يدلّ على ذلك قولُ ابن جنّي : ((ولو علم أنَّ أهل قرية باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم)) [٥] .

لكنّ أمر الفصاحة عند بعض الباحثين المحْدثين مختلط من جهتين :

الأولى : لا يفرّقون بين الفصاحة الَّتي هي السَّليقة والنّحيزة والطبيعة كما استعملها علماء اللغة الأوائل ، والفصاحة الَّتي بسطها علماء البلاغة في كتبهم ، فيفهمونهما شيئًا واحدًا ، يقول محمَّد كامل حسين : ((والمعرّيّ يقول إنَّهم كانوا يستشهدون بالكلمة تقولها الأَمَةُ الوكعاء ، ولا نستطيع أن نقرّهم على أنَّ هذه الأمة أصحُّ لغة من الجاحظ)) [٦] ، وقاده إلى هذا فهمٌ خاطئ للفصاحة الَّتي يريدها علماء اللغة كما بيّنّاها آنفًا .

الأخرى : ربط الفصاحة بالدم والجنس العربيّ ، وقد تابع محمَّد كامل حسين وغيرُه من المحْدثين إبراهيمَ أنيس الذي قال : ((أمَّا الأقدمون من علماء العربيَّة فقد سيطرت عليهم فكرة أخرى ، ورأوا أمر الكلام بالعربية مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالجنس العربي ... فكأنَّما تصوّر هؤلاء الرواة أنَّ هناك أمرًا سحريًّا يمتزج بدماء العرب، ويختلط برمالهم وخيامهم، وهو سرّ السَّليقة العربيَّة، يورِّثه العرب لأطفالهم، وترضعه الأمّهات لأطفالهنّ في الألبان)) [٧] .

يقول محمَّد كامل حسين متابعًا إبراهيم أنيس : ((ولنذكر أنَّ السَّليقة كما فهمها الأقدمون خرافة، وأنّ اللغة احتذاء وقياس وذوق)) [٨] ، ويقول: ((ونحن لا نستطيع أن نفرض أنَّ اللغة شيءٌ في الدم يورث ما دام الإنسان في جوّ خاص)) [٩] .

ولا أدري كيف فهموا أنَّ السَّليقة عند الأوائل مرتبطة بالدم والجنس العربي ؟! ذلك أنَّها مقولةٌ مدفوعةٌ عند أدنى تأمّل ونظر ، و فوق هذا لم يقل بها أحدٌ من اللغويين الأوائل قطّ .

يقول محمَّد عيد : ((وقد تعرّض فندريس في كتابه عن اللغة ص ٢٩٧ لِمَا كتبه فردريك مولر عن هذا الموضوع في كتابه (علم اللغة العام) ومحاولته الرَّبط بين اللغة والعنصر في حديثه عن لغات الشّعوب المجعّدة الشّعر ، ولغات الشّعوب الملساء الشعر ، وغير ذلك من الصِّفات الَّتي يهتم بها علماء الأجناس، وقد وصف فندريس ذلك كلّه بأنّه عبث لا طائل وراءه)) [١٠] .

أظنّ أنَّ من ذهب إلى الرَّبط بين الفصاحة والجنس من الباحثين المحْدثين استصحب ما قاله مولر بعد أنْ رأوا اللغويين الأوائل يقصدون الأعراب طلبًا للفصاحة الَّتي وضّحنا مرادهم منها ، وأسقطه على ما قاموا به دون تمحيص وفهم صحيح .

وسوءُ الفهم يقود إلى نتائج خاطئة في الحكم والتصوّر ، ويُردُّ على من ذهب إلى هذا الرأي من الباحثين المحْدثين ، بأمور منها :

١. ما سبق ذكره من القول بأنَّ هذا الحكم لم يقل به أحد من الأوائل قطّ .

٢. ((وقد وجدناهم أخذوا الكثير عن العبيد السُّود)) [١١] ، ولا شكّ أَنَّهم ليسوا من الجنس العربي .

٣. كيف يفسّر هؤلاء ردَّ بعض اللغويين الأوائل لكلام بعض العرب وشعرهم كما فعل ابن أبي إسحاق مع الفرزدق وهو من عليا تميم ؟

٤. إذا كان هؤلاء اللغويون يربطون الفصاحة بالدم العربي ، فَلِمَ يُحدّدون زمانًا وقبائل معيّنة للاحتجاج بكلامهم ، فكلّ مُنتسبٍ للجنس العربي فصيحٌ حجّة في كلامه ، ولا معنى بعدئذٍ لهذا التَّحديد ؟!

و ((أمَّا ربطهم الفصاحة بالجنس العربيّ فلا أساس له من الصحَّة ؛ إذ لم نجد نحويًّا واحدًا ربط الفصاحة بالجنس العربي ، بل ربطوها بالمنشأ اللغويّ، وقد وجدناهم أخذوا الكثير من العبيد السُّود ، وبالجملة فمنهج النُّحاة العرب القدماء

منهج علميّ تؤيّده المناهج اللسانيّة الحديثة الّتي تعنى بما يسمَّى بالمدوّنة المغلقة)) [١٢] .

٢ . الشِّعرُ وشواهده :

أخذ محمَّد كامل حسين على النَّحويين أنَّهم جعلوا الشِّعر أصلًا يعتمد عليه في تقرير الأحكام ((والشِّعر في اللغات كلّها له أسلوب خاص ، وأوضاع وترتيب في الكلام يقبل من الشَّاعر ، ولا يقبل من الكتَّاب عادة ، ولا يعدّ أصلًا يتّبع في النّثر)) ، وإسقاط هذه الأحكام الخاصّة بالشِّعر على الكلام عامّة مع عدم مراعاة الفروق بينهما خطأ ارتكبه النَّحويون في تقعيد القواعد اللغويَّة ((ولكن النَّحويين يخطئون حين يجعلون ذلك أصلًا من أصول اللغة يباح لغير الشُّعراء، وليس هناك لغة تجعل للتَّقديم والتأخير في الشِّعر قواعد خاصّة تسري على اللغة كلّها)) [١٣] .

ويرى محمَّد كامل حسين أنَّ الشِّعر ديوانُ العرب وسجلُّ أيّامهم وعاداتهم وأخلاقهم ، ويرى أنّ سهولة حفظه وتداوله بين النَّاس على نحو يقرب من التَّدوين ليس سببًا صالحًا لأنْ يكون ديوانًا للغة دون تحقيق دقيق .

دعوى اعتماد النَّحويين على الشِّعر ، وما يترتّب عليها قال بها من المحْدثين قبلَ محمَّد كامل حسين إبراهيمُ أنيس ((نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشَّواهد الشِّعريَّة مع قليل من آيات القرآن الكريم في النَّادر ... اعتقادًا منهم أنَّ رواية الشِّعر أدقّ من رواية النَّثر ، وأنّ تذكّر المنظوم أيسر من تذكّر المنثور، وأنّ احتمال التَّغيير والتّبديل في الشِّعر أقلّ من احتماله في المرويّ من النَّثر)) [١٤] ، وتابع إبراهيمَ أنيس كذلك محمَّدُ عيد الذي يقول : ((لكن غلبة الشِّعر جعلته . فيما بدا لنا . المستند الأساسي للقواعد والآراء وما دار حولها من

نقاش ، فسرى بين مسائل النَّحو العربي ، حيث صبغها بصبغته، وكان دوره قويًّا عظيم التأثير)) [١٥] .

يسوق محمَّد كامل حسين كلامه المذكور آنفًا فيما يختصّ بالشِّعر دون سائر الكلام وكأنّ النَّحويين غافلون عن هذه القضيّة ، مع أنَّ كتبهم تنطق بأنّ للشِّعر أحكامًا ليست لغيره ، يقول سيبويه : ((اعلم أنَّه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام ...)) [١٦] ، ولم يكن النَّحويون يجعلون القواعد الخاصّة بالشِّعر – كما ذهب محمَّد كامل حسين – تسري على اللغة كلّها ، يقول الفرَّاء: ((وربما اضطر إليه الشَّاعر فجمعه ، وليس يوجد في الكلام ما يجوز في الشِّعر ، قال الشَّاعر :

فهنّ يجمعن حدائداتها

فهذا من المرفوض إلَّا في الشِّعر)) [١٧] .

فَلِمَ لَمْ يجعل الفرَّاء هذا الحكم ساريًا على اللغة كلّها ؟!

ومن يطالع كتب النَّحو يجد عند مؤلّفيها مَنْ أفرد مباحث في ضرائر الشِّعر، أو مَنْ صَنّف فيها ، وفي هذا دلالة على أَنَّهم لاحظوا فروقًا في الشِّعر دون غيره من الكلام ، ولو لم نجد هذه المباحث في مصنّفاتهم لقلنا إنَّهم ربما جعلوا الشِّعر – وهو أسلوب ونظام لغويّ خاص – وما يجرى عليه من أحكام مماثلًا لغيره من الكلام ، والذي نراه . كما وصلنا من كتب النَّحويين – أَنَّهم فرّقوا متنبهين في صنيعهم لنماذج الكلام المختلفة ، فجعلوا للشِّعر أحكامًا خاصّة به ؛ لأنَّهُ محلّ الضَّرورات ، ولضيقه كما يقول الفرَّاء ، وهم بعد ذلك مختلفون في أحكامهم بين موسّعٍ ومضيّق لهذه الرّخص في الشِّعر .

وقد ذكر أبو البركات في الإنصاف ما يدفع هذه الدَّعوى بقوله : ((الكلام به يتحصّل القانون دون الشِّعر)) [١٨] ، وقال أبو إسحاق الشَّاطبيّ في صورة أوضح

وأجلى : ((وأمَّا اعتماده على الشِّعر مجرّدًا من نثر شهير يضاف إليه ، أو يوافق لغة مستعملة يحمل ما في الشِّعر عليها فليس بمعتمد عند أهل التَّحقيق، لأنّ الشِّعر محلّ الضَّرورات)) [١٩] .

والذي يحسم هذه الدَّعوى أن نفهم معنى الشَّواهد الشِّعريّة عند النَّحويين الأوائل ، فليس إيرادهم لها لبناء قواعد اللّغة ، وإنَّما تساق هذه الشَّواهد ((لبيان ظهور استعمال قد يقاس عليه، وقد لا يقاس عليه، ومن أجل ذلك كثرت الشَّواهد الشِّعريَّة لا لسهولة حفظها، ولا لكثرة نصوصها ، بل لكثرة ما يقع فيها من مخالفات يعاند فيها الشَّاعر ما جاءت عليه العربيَّة المشتركة المبنيّة على جمهرة الاستعمال العربي، وهو ما دعا النَّحويين إلى الاعتذار للشُّعراء بأن يُقال : إنَّ هذا خاصّ بالشِّعر، وأن يُقال : إنَّ هذا ضرورة شعريَّة ، أو هذا شذوذ في الاستعمال ، والذي ننتهي إليه أنَّ ثمّة فرقًا بين أن تثبت بالشَّاهد ورود استعمال ، وأن تحتجّ به للتَّقعيد والقياس عليه)) [٢٠] .

وممَّا أخذه محمَّد كامل حسين على النَّحويين قولُه: ((ومن ذلك أنَّ أكثر شعر الشَّواهد مصنوع واضح الصَّنعة)) [٢١]، ولم يدلّل على قوله هذا ببراهين وأدلّة ، وإنَّما قال تأييدًا لقوله السَّابق : ((والبيت الذي صنع وجاز على سيبويه مشهور ، وإنْ كنت لا أرى غضاضة في أن يكون للصّفة المشبّهة مفعول في قولهم : (حَذِرٌ أمورًا لا تضير))) ، ثمَّ قال : إنَّ صنيع النَّحويين هذا جاز على المفسِّرين كقول الشَّاعر :

واضرب وجوه الغُدُر الأعداء حتَّى يجيئوك إلى السَّواء

((والإنسان لا يحتاج إلى ذكاء خارق ليرى أنَّ هذا البيت مصنوع صنعة رديئة)) [٢٢]، وهذه دعوى يسوقها محمَّد كامل حسين دون دليل، فاكتفى في مثاله

الأَوَّل بالشّهرة، وفي الآخر قال: ((والإنسان لا يحتاج إلى ذكاء خارق ...)) ، ولست أرى في طريقته هذه إقناعًا للقارئ الذي يريده أن يوافقه فيما يدّعيه من أنَّ أكثر شعر الشَّواهد مصنوع واضح الصَّنعة ؛ لأنَّهَا طريقة غفل من الدَّليل والحجّة، وسأورد لك فيما يلي ما ذُكر عن بيت سيبويه الذي قال عنه محمَّد كامل حسين إنَّه جاز عليه .

يقول البغداديّ : ((يُروى عن اللاحقي أنَّ سيبويه سألني عن شاهد في تعدّي فَعِل ، فعملت له هذا البيت ، أقول : إنْ طُعِن على سيبويه بهذا البيت فقد استشهد ببيت آخر لا مطعن عليه فيه ... ، وأمَّا ما روي عن اللاحقي في البيت الأَوَّل ، فقد حكاه المازنيّ ، قال : أخبرني أبو يحيى اللاحقي ، قال : سألني سيبويه عن فَعِل يتعدّى فوضعت له هذا البيت .

وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ، ورَضِي بأن يُخبر بأنّه قليل الأمانة، وأَنَّهُ اؤتمن على الرِّواية الصَّحيحة فخان ، لم يكن مثلُه يُقبل قوله ، ويُعترض به على ما قد أثبته سيبويه .

وهذا الرَّجل أحبّ أن يتجمّل بأنّ سيبويه سأله عن شيء فخبّر عن نفسه بأنّه فَعَل ما يبطل الجمال ، ومن كانت هذه صفته بَعُد في النُّفوس أن يسأله سيبويه عن شيء .

وقال أبو نصر هارون بن موسى : وهذا ضعيف في التأويل ، وكيف يصلح أن ينسب اللاحقي إلى نفسه ما يضع منه ولا يَجِلّ ، أو كيف كيف يجوز هذا على سيبويه ، وهو المشهور في دينه ، وعلمه ، وعقله ، وأخذه عن الثِّقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحّة نقلهم ، وإنَّما أراد اللاحقي بقوله (فوضعت له هذا البيت) : فرويته)) [٢٣] .

سقت هذا النَّصّ الطَّويل لتقارن قولَ البغدادي في خزانته مع قول محمَّد كامل حسين الذي أورده وكأنَّه من بدهيات الأمور ومسلّماتها ، وفيما قاله البغدادي غنيّة عن التَّطويل ومزيد الشَّرح .

والذي يُنكر أشدّ الإنكار من محمَّد كامل حسين قولُه : ((إنَّ أكثر شعر الشَّواهد مصنوع واضح الصَّنعة)) . خاصّة أَنَّه أورد الكلام إيرادًا مرسلًا .

لا شكّ أنَّ الشِّعر – وليس شعر الشَّواهد فحسب – فيه وضعٌ وانتحال ، بل إنَّ حديث الرَّسول ﷺ – وهو أعزّ وأجلّ من الشِّعر – لم يسلم من الوضع والكذب عليه، فتصدّى لهؤلاء الوضّاعين العابثين علماءُ الحديث بالنّقد والتَّمحيص، وكما أنَّ لحديث الرَّسول ﷺ علماء ونَقَدة فإنَّ للشِّعر كذلك نقّادًا حاذقين يميزون صحيح الشِّعر من سقيمه، وقضيّةُ الوضع والانتحال لم تكن غائبة عن النَّحويين ، فهاهو سيبويه يقول: ((وقد جاء في الشِّعر ، وزعموا أَنَّه مصنوع))، وقال: ((وهو مصنوع على طرفةٍ)) [٢٤] ، ويقول الفرَّاء: ((وكانوا يرون أنَّ هذا البيت مصنوع)) [٢٥] ، وليس غائبًا عَمَّن يهتمّ بدرس العربيَّة ما كتبه ابن سلّام في طبقاته عن هذه القضيَّة .

فالوضع والكذب قضيّة لا ننازع فيها ، وليست وليدة اليوم ، فقد تنبّه لها الأوائل من قديم ، وتولّوها دراسةً ومناقشة ، ولكنّ الاختلاف مع محمَّد كامل حسين في إيراده مثل هذه الشُّبه بلا دليل ولا برهان سوى انطباعات شخصيّة لا تتوافق والمنهج العلمي ، أو في اجتزائه للحقيقة وإعراضه عمَّا يُجلّيها للقارئ كما ذكر في قصّة شاهد سيبويه .

ومن مآخذ محمَّد كامل حسين قولُه : ((ومن الشِّعر ما هو مزاح لا يأخذه مأخذ الجِدّ إلَّا النُّحاة الذين يرون كلّ شعر عملًا جليلًا)) [٢٦] .

ونقول كما قال الشَّيخ محمَّد علي النجَّار : ((العربي السليقي يؤخذ عنه في الجدّ والهزل ، ونحن لا نغيّر لغتنا حين نمزح أو نجدّ ، فالمزاح والجدّ لا أثر لهما في اللغة)) [٢٧] .

وممَّا يؤكّد ما سبق قولُه مِنْ أنَّ محمَّد كامل حسين يسوق الكلام سوقًا مرسلًا بلا أدلّة ولا براهين ردُّه لشاهدين شعريين للفرزدق ، وهما :

ما أنت بالحكم الترضى

وما مثله في النَّاس إلَّا مملّكا أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه

يقول محمَّد كامل حسين عنهما : ((ومن الشُّعراء من يكون غير متأنّق في قوله لنقص فيه ، وإنْ كان شاعرًا كبيرًا ، وعندي أنَّ الفرزدق كان كذلك ، فهو لم يكن حسن الخلقة ، ولم يكن حسن السِّيرة ، ولا حسن التصرّف ... وشعره فيه هذا العيب ، إنَّه لا يدلّ على التأنّق ، وقوله : ما أنت بالحكم الترضى حكومته ، ليس لغة في الذي ، وليس دليلًا على إمكان دخول (أل) على الفعل ، وإنَّما هو دليل على تراخيه وعدم تأنّقه ، ومثل ذلك بيته الذي أتعب النَّاس ، ولا يستحقّ أن يحفظ، أو يدرس ، ولا يستحقّ أن يعنى به على أيّ وجه ، وهو قوله :

وما مثله في النَّاس إلَّا مملّكا أبو أمّه حيّ أبوه يقاربه

هذا سخف ، كان يجب أن نعرض عنه إعراضًا تامًّا)) [٢٨] .

هل في هذا الكلام حجّة أو مستمسك علميّ يُقبل منه في ردّ هذين الشَّاهدين؟!

هل قوله : (غير متأنّق) ، (لم يكن حسن الخلقة) ، (لم يكن حسن السيرة) ، (ولا حسن التّصرّف) ، (دليل على تراخيه وعدم تأنّقه) ، يعدّ في البحث العلميّ دليلًا وحجّة ؟

يقول الأستاذ عبّاس محمود العقّاد رادًّا على محمَّد كامل حسين : ((ويرى الأستاذ المحاضر أنَّ في السُّودان الآن أمّة عربيّة تنطق العربيَّة وتنقلها من جذور عربيّة ، وقد تخطئ في بعض قواعد العرب ، ولكن (ال) هذه الاسم الموصول نراها في لهجتهم ، فهم يقولون : اليعمل ، واليكتب ، واليضرب ، إلخ ... بمعنى الذي يعمل ، والذي يكتب ، والذي يضرب ، ولا أظنّ أنَّ (ال) هذه جيء بها من عندهم ، إنَّما هي (ال) الَّتي استعملها الفرزدق ، والَّتي اعتبرها الأستاذ المحاضر تصرّفًا فرديًّا منهم)) [٢٩] .

وفي بيت الفرزدق الآخر دليل آخر – كما سبق أن ذكرنا – على تخليط محمَّد كامل حسين وعدم تمييزه بين الفصاحة الَّتي يريدها علماء اللغة عند الجمع، والفصاحة البلاغيّة ، فهذا الشَّاهد من شواهد البلاغيين على التَّعقيد اللفظي الذي ينافي الفصاحة في الكلام [٣٠] ، غير أنّي أجد وجهًا آخر للقول في بيت الفرزدق هذا يخالف ما ذهب إليه البلاغيّون ، خلاصتُه أنَّ الفرزدق لمَّا مدح زين العابدين عليّ بن الحسين بقصيدته الميميّة المشهورة حبسه هشام بن عبد الملك بعسفان ، فقال هاجيًا له :

أيحبسني بين المدينة والَّتي إليها قلوب النَّاس يهوى منيبُها

يقلب رأسًا لم يكن رأسَ سيّد وعينين حولاوين بادٍ عيوبُها

والبيت الذي ذكره البلاغيّون شاهدًا للتعقيد اللفظي كان من قصيدةٍ مدح بها الفرزدقُ خال هشام بن عبد الملك ، أقول : ربما جاء هذا التعقيد اللفظي في هذا البيت مقصودًا من الفرزدق ، فإنَّه لم ينس ما صنع به هشام ، فلمَّا جاء ذكر هشام في نفسه أخرج بيته ملتويًا معقّدًا ، فالذي حمله على هذا التعقيد هو كره الفرزدق له ، وظهر هذا الأثر النفسي في هذا التركيب المعقّد من البيت ، وهذا اجتهادٌ منّي في تفسير هذا التَّركيب على هذا النَّحو ، يقول المبرِّد معلِّقًا بعد أن

أورد أبياتًا عذبة للفرزدق بعد ذكر بيته هذا الَّذي عابه عليه البلاغيّون : ((حتى كأنّ هذا الشعر لم يجتمع في صدر رجل واحد ...)) [٣٢] .

٣ . عيوب المعجم العربي :

تحدّث محمَّد كامل حسين عن المعجم العربي في بحثه ((حاجتنا إلى معجم مصفّى)) [٣٣] بحدّة وقسوة ملقيًا باللائمة كعادته في غالب بحوثه على اختلاف تفكير أصحاب تلك العلوم عن تفكير عصرنا الحديث ((ذلك أنَّ التَّفكير الذي قامت عليه علوم العربيَّة يختلف اختلافًا تامًّا عن مناهج التَّفكير الحديث ، ومن العبث أن نحمل المتعلّمين في عصرنا هذا على إتقان علوم لا تمتّ إلى تفكيرهم بسبب)) [٣٤] . وشرع في حديثه عن المعجم الذي يريده المحْدثون اليوم فقال : ((والمحْدثون يعنيهم من المعاجم أن تحدّد لهم معاني الكلمات على نحو يفيدون منه حين يكتبون ، وغايتهم من البحث في المعاجم أن يجدوا الكلمة الَّتي تدلّ بالضّبط على المعنى الذي يريدونه)) [٣٥] ، ثمَّ حكم على كلّ معاجم العربيَّة الَّتي بين أيدينا بقوله : ((والمعاجم الَّتي بين أيدينا لا تدلّهم على شيء من ذلك، وفيها من الاضطراب والفوضى ما ينفّر النَّاس منها)) [٣٦] ، ثمَّ قال : ((أراد واضعو المعاجم أن يجمعوا فيها كلّ ما سمعوه ، وكان كلّ همّهم أن يفسِّروا ما كتب الأقدمون ، وهذا أيضًا من صفات العلم في القرون الوسطى حين كان النَّاس يظنّون أنَّ أحدًا لن يكتب شيئًا خيرًا ممَّا كتب الأوّلون)) [٣٧] .

ما ذكره محمَّد كامل حسين فيما يريده المحْدثون من المعجم أمرٌ نتّفق معه عليه ، وهو غرض مقصود لمن يريد الإفادة من المعاجم ، ويتبيّن دلالات الألفاظ اللغويّة ، وأمَّا قولُه : ((والمعاجم الَّتي بين أيدينا ...)) فهو حكم اعتباطيّ متعجّل لم يلجمه بخطام العلم والعقل ، ولا يوافقه عليه مَنْ طالع ودارس ما كتبته

المعاجم العربيَّة ، فإنْ لم يكن فيها شيء – كما يقول محمَّد كامل حسين – يحدّد معنى ، أو يفيد كاتبًا فما الذي حشاه أصحابها في بطونها إذًا ؟ وما الذي كان يقرؤه النَّاس فيها عبر هذه الأزمان ؟ ، ثمَّ إنَّ قولَه : ((أراد واضعو المعاجم ...)) مردودٌ عليه ، وغير مقبول ؛ لأنَّهُ لم يعلم أغراضَ صانعي هذه المعاجم ومقاصدَهم ، بل افترى عليهم جميعًا في حكمه ، فلم يقل أحدٌ منهم إنَّه أراد أن يجمع كلّ ما سمعه ، وأنْ يفسِّر كلّ ما كتبه الأوّلون ، ومَنْ ينظر في معاجم العربيَّة يرى اختلافَ أغراض مؤلّفيها بيّنًا واضحًا ، فمنهم من يقصد في معجمه أنْ يجمع الجمهور من كلام العرب كابن دريد في الجمهرة ، وعنوانُه دالّ على مراده ((وإنَّما أعرناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستنكر)) [٣٨] ، ومنهم من كان غرضُه التزامَ الصَّحيح من الألفاظ كالجوهريّ ، حتَّى إنَّ صاحب القاموس قال عنه : ((ولما رأيت إقبال النَّاس على صحاح الجوهريّ ، وهو جدير بذلك ، غير أنَّه فاته نصف اللغة أو أكثر ، إمَّا بإهمال المادّة ، أو بترك المعاني الغريبة النادّة)) [٣٩] ، ومنهم من أراد الإحاطة بأكبر قدر من مادّة لغة العرب كالأزهريّ ، وابن منظور ، ومنهم من يتوخّى الصحَّة مع اهتمام بلغة القرآن والسُّنَّة كابن فارس في معجميه ، والمرادُ بالإحاطة بمادّة اللغة هو المعاني الوضعيّة اللغويَّة ، أمَّا المعاني الاستعماليّة للغة فهي غير ممكنة الحصر ، ولا يدّعي المعجم العربي الإحاطة بها أو حصرها . ويبدو أنَّ محمَّد كامل حسين اتُّهم بعقوقه للغته العربيَّة من قِبَل بعض معاصريه ، ولم يردّه ذلك الاتّهام عن نقد المعجم ، وبيان عواره : ((وأرجو حين أعرض بالنّقد للمعاجم أن لا اتّهم – كما سبق أن اتّهمت – بالعقوق، فهي تهمة لا تخيفني، ولا أحسبها صحيحة)) [٤٠] . وهذا أمرٌ حسن ، وشجاعة علميَّة إنْ كان ما يقوله من نقد صوابًا وصحيحًا ، فما زال العلماء والباحثون يردّ بعضهم على بعض ، ويُنبَّه

على الأخطاء والسقطات ، ولا أحدَ مبرأ من الزّلل فيما يقول أو يكتب هذا إنْ كان للتَّصويب مجال ، وللنّاقد مقال ، أمَّا إنْ كان ما يقوله العائب بغير دليل ولا برهان فلا أظنّ أحدًا منصفًا يقبل منه .

جعل محمَّد كامل حسين معيارَه في نَقْدَاته للمعجم وللعلماء الأوائل عقلَه ((وأنا لا أتعرّض لهؤلاء العلماء الأجلّاء ، ولا أغضّ من قدرهم ، وإنَّما أريد أن أعرض عملهم على عقلي ؛ اختار منه ما يوافق تفكير العصر الحديث ، وذوق المتأدّبين المعاصرين ... والاقتراح الذي أعرضه اليوم هو أن نضع معجمًا مصفّى يخلو من كلّ ما ينبو عن ذوق المحْدثين وعقليّتهم ، وكأنّي إنَّما أريد أن أسلّط على المعاجم القديمة سيلًا قويًّا يحتمل ما فيها من زبد . وهو كثير . تراكم فيها على مرّ الأيَّام، فلا يبقى في المعجم المصفّى إلَّا ما ينفع النَّاس))[٤١] .

ونحن لا نوافق محمَّد كامل حسين في جعل عقله معيارًا للصَّواب والخطأ ، وليس محمَّد كامل حسين – كذلك – ممثلًا لذوق المتأدّبين المعاصرين ، فالذَّوقُ مختلفٌ بين النَّاس، وكذلك العقل، بل التَّفاوتُ حاصلٌ باختلاف العصور والأزمان. ونوافقُ محمَّد كامل حسين ولا نعارضُه في صنع معاجم حديثة تسدّ حاجات المتكلّمين المعاصرين، وتفي بمتطلّبات عصرهم كما فعل مجمع اللغة القاهريّ في المعجم الوسيط الذي سجّل ودوّن ما جدّ من ألفاظ .

قبل أن يبدأ محمَّد كامل حسين في سرد ما سمّاها عيوبًا في المعاجم يجب التخلّص منها قال : ((وقد هداني أو أضلّني بحثي في المعاجم إلى القول بأنّ ما فيها ليس لغة العرب وإنَّما هو لغة اللغويين بعد أن فعلوا بكلام العرب الأفاعيل))[٤٢] ؟! .

ويلاحظ القارئ جرأة محمَّد كامل حسين في أحكامه ، فكما قال هنا إنَّ ما في المعاجم هو لغة اللغويين وليس كلام العرب ، فقد قال سابقًا عن شعر

الشَّواهد: ((إنَّ أكثر شعر الشَّواهد مصنوع واضح الصَّنعة)) ، وأردف ذلك بقوله في تعميم عجيب – : ((وكثيرٌ ممَّا جاء في المعاجم لا يستقيم مع طبيعة اللغات من حيث هي وسيلة للتَّفاهم بين النَّاس)) [٤٣] ، وهذه ملاحظة سلبيّة متفشّية في بحوث محمَّد كامل حسين بعامّة ، جرأةٌ عجيبةٌ بغير دليل ، وتعميمٌ بلا استقراء في إطلاق الأحكام ، غير أنَّه أَتْبَعَ قولَه هذا بكلمة حقّ نوافقه تمامًا عليها ، إذ قال : ((والمادّة الَّتي وردت في المعاجم ليس لها من القدسيّة ما يحملنا على الإيمان بكلّ ما جاء فيها ، أو على الكفر بكلّ ما لم يرد فيها)) [٤٤] ، وهذا قولٌ صحيحٌ لا جدال فيه ، وحول هذا المعنى كان العلماء يدورون في تعقّب بعضهم بعضًا ، وفي استدراكاتهم على مصنّفات من يخالفونهم .

فيما يلي سنورد العيوب الَّتي رآها محمَّد كامل حسين في المعاجم ، ووجب التَّخلّص منها ، وسنذكر كلامه بتصرّف يسير يقتضيه سياق الكلام ، ونردف ذلك بمناقشة أقواله الَّتي ذهب إليها .

١. في المعاجم ألفاظ لا يمكن أن تكون من اللغة العربيَّة ، بل لا يمكن أن تكون من لغة أيّة أمّة ، من ذلك قولهم : جزم الرَّجل بسلحه ، أي : خرج بعضه وبقي بعضه ، وأنا لا أرفض هذه الكلمة لقذارتها ، وإنَّما أرفضها لأنَّهُ من المستحيل أن يكون أحد من النَّاس وجد نفسه في حاجة إلى وضع كلمة تدلّ على هذا المعنى ، وأن يكون هذا المعنى كثير الحدوث إلى حدٍّ يجعل النَّاس يتحدّثون به ، ومن ذلك كلمة : بدغ ، ومعناها : سلح الصَّبيّ حتَّى تمتلئ ثيابه عذرة ثمَّ يزحف باسته على الأرض إمعانًا في القذارة [٤٥] .

أثبتت كتب المعاجم ما ذكره محمَّد كامل حسين ، ولم ينكرها أحدٌ قبله ، وهذا تحكّم مِنْ قِبَله في ألسنة النَّاس فيما يضعون من كلمات دالّة على معنى مقصود

عندهم ، ومَنْ قال له إنَّ المعاجم كلّها لا تثبت من الألفاظ إلَّا ما كان كثير الحدوث ؟

وفي رأيي أنَّ بُعدَ محمَّد كامل حسين عن حياة الأعراب الجفاة وجهلَه بشئون معيشتهم ، إذ عاش في بيئة حضريّة على ضفاف النيل يجعلُه يعجبُ ، بل ينكر مثلَ هذه الألفاظ ، لكنّنا – وإن التمسنا له العذر في هذا – لا نقبل ما ينكره لما ثبت وصحّ في المعاجم ، و (بدغ) هذه الكلمة ومعناها الذي ذكره صحيحٌ يفعلُه أبناء الأعراب الذين تكيّفوا وتعايشوا مع بيئتهم الَّتي كانوا فيها ، غير أنَّ قولَه : ((إمعانًا في القذارة)) لم نجدها فيما بين أيدينا من كتب المعاجم، وإنَّما هي من تزيّدات ومبالغات محمَّد كامل حسين .

وقال محمَّد كامل حسين : يقولون : جنص الرَّجل ، أي : خرج بعض سلحه من الفَرَق ، والأصل في الجنص الرّعب الشَّديد ، ولا داعي للتّزيّد في المعنى بذكر السّلح .

والذي أراه أنَّ هذا تطوّرٌ دلاليٌّ في اللَّفظ ، وهو ممَّا يفيد في درس دلالات الألفاظ وتطوّرها .

وقال بعد ذلك : هذه عبارات إمَّا أن تكون من تخرّصات الأعراب ، وإمَّا أن تكون من ألفاظ العامّة السّوقة ... ومثل هذه المعاني المرذولة والألفاظ الدالَّة عليها يجب ألَّا تذكرها المعاجم أبدًا .

أمَّا إنَّها من تخرّصات الأعراب فسبق أنْ قلنا إنَّها أثبتت في كتب المعاجم ولم ينكرها أو يشكّ في صحّتها أحد من قبلُ سوى محمَّد كامل حسين ، والتمسنا له عذرًا لبعده وجهله بحياة الأعراب ، ولذلك استغرب وتعجّب وأنكر ، وأمَّا قولُه بأنّ المعاني المرذولة والألفاظ الدالَّة عليها يجب ألَّا تذكر في كتب المعاجم أبدًا ، فهذا لا أظنّ مهتمًّا بدرس اللغة يوافقه عليه ، ذلك أنَّ اللغةَ للنَّاس جميعًا شريفِهم

ووضيعهم ، عاقلِهم وأحمقِهم ، وليس المعجم لطبقة من النَّاس دون أخرى إنْ لم يكن من المعاجم المختصّة .

٢. أسرفت المعاجم في ذكر أوصاف الإبل ، وفيها عشرات الكلمات الَّتي تدلّ على أبوال الإبل ... وهناك ألفاظ كثيرة تدلّ على أوصاف السَّنام والأوبار وغير ذلك ممَّا يتعلّق بحياة الإبل الَّتي لا يعرفها أحد في هذا العصر ، وهناك ألفاظ قالوا إنَّها زجرٌ للإبل ورووا منها لغات مختلفة ، ومنها : جاه جاه يزجر بها البعير ، ولا تقال للنَّاقة كأنّ هذه الدّواب تفهم الزّجر بألفاظ بعينها ... وليس عجيبًا أن تكثر الألفاظ الَّتي تدلّ على حياة الدّواب في لغة البادية ، ولكن العجب أن نبقي عليها في معجم حديث ، ولا أحسب إغفال مثل هذه الألفاظ يضرّ اللغة العربيَّة بشيء ، وخاصّة إذا كان من الصَّعب أن نستعملها في غير ما وضعت له [٤٦] .

أقول : إسراف المعاجم في ذكر أوصاف وما يتعلّق بها دعوى لا ننفيها عن المعاجم ولا نثبتها إلَّا بدراسة إحصائيّة تبيّن صدق هذه الدَّعوى أو زيفها ، ولو قلنا إنَّها صحيحة ، فما ذنب المعاجم العربيَّة الَّتي عاشت في ظرف كانت الإبل وغيرها من الدَّواب هي وسيلة النّقل المتاحة زمنهم ؟!.

واقتراحُه فيما يخصّ التّقليل من بعض الألفاظ في المعجم يحتاج إلى تفصيل، فإنْ كان مرادُه من إغفالِ الألفاظ الَّتي تتعلّق بالدَّوابّ وحياةِ الأعراب ونحو ذلك التَّخفّفَ من ذكرها في معجم مهذّب حديث يواكب متطلّبات العصر ، ويوردها على قدر الحاجة ، فهذا أمرٌ محمود لا يُنكر عليه ، وإنْ كان يريد إبعادها من معجم مبسوط كالمعجم الكبير أحد مشروعات مجمع اللغة أو مثله فلا يقبل منه هذا ، وكيف يُقبل منه هذا والباحثون اليوم ينادون بمعجم تاريخيّ للغة العربيَّة ؟ كما أنَّ لكلّ لفظةٍ دخلت المعجم مكانَها المحفوظ ، وليس لأحدٍ أن يزيلها منه بعد أن أخذت موقعها فيه .

ولا نوافق محمَّد كامل حسين في أنَّ هذه الألفاظ من الصَّعب استعمالها في غير ما وضعت ، وهاك مثالين كانا في أصل وضعهما اللغويّ من الألفاظ الخاصّة بالإبل ثمَّ استعملتا في هذا العصر استعمالين جديدين ، وهما :

القطار ، والزّميل ، يقول ابن منظور (٤٧) : ((والقِطار أن تقطر الإبل بعضها إلى بعض على نسق واحد)) ، وعن الزّميل : ((الرَّديف على البعير والرّديف على الدابّة يتكلّم به العرب)) . واليوم نستعمل كلمة القطار لوسيلة النّقل المعروفة ، والزّميل للنَّظير في العمل ونحوه .

ولأنّ محمَّد كامل حسين . كما أسلفتُ قبلُ . لا يعرفُ حياة هؤلاء الأعراب أساء فهمًا عندما قال : ((ومنها جاه جاه يزجر بها البعير ، ولا تقال للنَّاقة ، كأنّ هذه الدَّواب تفهم الزَّجر بألفاظ بعينها)) ما أثبتته معاجم اللغة صحيحٌ لا مرية فيه، وهو شاهدُ صدقِ نقلِهم لكلام العرب ، فاليوم أهل الإبل يزجرون البعير بصوت قريب جدًّا من جاه جاه ، ولا يزجرون به النَّاقة ، وتفسيرُ ذلك أنَّ هذا البعير طرق سمعه كثيرًا هذا الزَّجر وانصاع له لدُربته عليه وألفه به ، وهؤلاء الأعراب لا يزجرون النَّاقة بهذا الصَّوت البتة ، فهي وإنْ سمعته عرضًا لا تستجيبُ لزاجرها ، وهذا أمرٌ مشاهدٌ محسوسٌ في غير الإبل من الحيوانات الَّتي تخضع للدربة والتّذليل .

٣. ومن مآخذه : تفريع اللغويين وواضعي المعاجم على المعاني الأصليَّة واستطرادهم إلى ذكرها غير مقبولة ... وهناك كلمة أخرى خرج بها أصحاب المعاجم عن حدّ المعقول وهي كلمة (الرّهو) وفي القرآن الكريم { وَاتْرُكْ الْبَحْرَ رَهْوًا } [الدّخان : ٢٤] ، وقيل : إنَّ الرّهو يكون اليبس ، أو الاتّساع ، أو السّكون ، أو السرعة ، كما في قولهم : ((جاءت الخيل رهوًا)) كلّ ذلك

تفسير بالسِّياق ، والرَّاجح عندي أنَّ المعنى اتركوا البحر مسرعين قبل أن يلحقكم الجند فإنَّهم مغرقون [٤٨] .

المعجم العربي معنيٌّ بتسجيل المعاني اللغويَّة الوضعيَّة ، وهذا يقتضي تجريد الكلمة من السِّياقات المختلفة – وإن أشاروا إليها أحيانًا – حتَّى لا يدخلوا في المعاني الاستعماليّة الَّتي لا حصر لها ، والاشتقاقُ عند المعجميين أوسعُ منه عند الصَّرفيين ، فهو أشبه ما يكون بالاشتقاق الصُّوريّ ، وهذا مفيد في ترتيب مداخل المعجم ، وتجميعِ مادّته في موضع واحد ، فتجد مادّةً واحدة في المعجم العربيّ تحمل معانيَ لغويّة مختلفة لا جامع بينها سوى الصُّورة ، ولسوء فهم محمَّد كامل حسين لما سبق ذكره عدّه من الاستطراد والتَّفريع ، وما أورده محمَّد كامل حسين لكلمة الرّهو قد ذكر أصحابُ المعاجم معانيَها الوضعيّة عند العرب ، مراعين في ذلك ما ذكرناه من الاقتصار على المعنى الوضعي بعد تجريد الكلمة من سياقاتها، وليست تفسيرًا بالسِّياق كما ذكر أيضًا .

ويكمل محمَّد كامل حسين في هذا المأخذ قائلًا : ((روى ابن منظور بيتًا في الهجو القبيح يقولُ فيه الشَّاعر عن أنَّ المهجوّ أمّه رهو ، ولعلّه عنى أنَّ في أخلاقها سعة ، أمَّا اللغويون فظنّوا غير ذلك ، وهنا المأساة ، فالرّهو عند اللغويين يجب أن تكون مشتقّة من فعل (رها) ، وعلى ذلك تكون (رها) بمعنى اتّسع ، وعندي أَنَّه إذا كان فعل (رها) أصلًا للرّهو في علم الصَّرف فلا يعني ذلك أنَّ العرب استعملوه في المعنى ، ولمَّا كان علماء الصَّرف يرون أنَّ زيادة الهمزة في أوَّل الفعل تعنى المصادفة ، فلا مانع عندهم من أن يكون (أرهى الرَّجل) بمعنى صادف سعة ، وبذلك أصبحت كلمة (أرهى الرَّجل) أي: تزوّج امرأة بها هذا العيب ، وهذا إسراف عجيب ، ولعلّه لم يخطر على بال عربيّ أبدًا ، وإنَّما اخترعه اللغويون إرضاء لقواعد علمهم ، ومن عجيب القول أن تذكر المعاجم من معاني (أرهى) أكل لحم الكركي ، ولا أدري ما صلة ذلك بالرّهو [٤٩] .

سأذكر فيما يلي ما قاله ابن منظور في هذه المادَّة ، يقول : ((وامرأة رَهْوٌ، ورهوى : لا تمتنع من الفجور ، وقيل : هي الَّتي ليست بمحمودة عند الجماع من غير أن يعيّن ذلك ، وقيل : هي الواسعة الهَن ، وأنشد ابن بري لشاعر :

لقد ولدت أبا قابوس رَهْوٌ نؤوم الفرج ، حمراء العِجان)) [٥٠]

فالكلمة كما أثبت ابن منظور تدور حول هذه المعاني الثَّلاثة المتقاربة ، ولا معنى بعدئذ لهذا التّزيّد من قبل محمَّد كامل حسين بقوله : ((ولعلّه عنى أنَّ في أخلاقها سعة)) ممَّا يوهم القارئ أَنَّه وصل إلى المراد بعد طول تأمّل وتفكير ، فهذا المعنى مذكور عند ابن منظور، ولا يحتاج إلى قوله: ((ولعلَّه عنى...)).

وليست كلمة (الرّهو) عند اللغويين بمعنى الاتّساع فقط ، فقد ذكرت المعاجم لها معاني لغويّة مختلفة ، ومحمَّد كامل حسين نفسه ذكر ذلك نقلًا عنهم، فمن معانيها الوضعيّة : اليبس ، والاتّساع ، والسّكون ، والسّرعة ...

نقول لمحمَّد كامل حسين : لِمَ اختاروا – كما يرى هو – معنى الاتّساع واخترعوا له هذا المعنى ؟ لِمَ لَمْ يختاروا المعاني الأخرى ؟!

في اللسان : ((أبو عمرو : أرهى الرَّجل إذا تزوّج بالرَّهاء ، وهي الخجام الواسعة العفلق ، وأرهى : دام على أكل الرّهو ، وهو الكُركيّ ، وأرهى : أدام لضيفانه الطَّعام سخاء [وهذا المعنى لا زال مستعملًا في بعض العاميّات اليوم]، وأرهى : صادف موضعًا رَهاءً ، أي : واسعًا ، وبئر رَهو : واسعة الفم)) [٥١] .

هذه معانٍ لغويّة استعملتها العرب ، وأثبتتها معاجم اللغة ، لكنّ محمَّد كامل حسين يراها من اختراعات اللغويين ، ويرى شواهد الشِّعر من صنعهم كذلك ، وحجّته في ذلك النّفي بلا دليل معتمد سوى رأيه وعقله وسوءِ فهمٍ يعقبه خطأ في

الحكم ، يقول : ((ومن عجيب القول أن تذكر المعاجم من معاني (أرهى) أكل لحم الكركي ، ولا أدري ما صلة ذلك بالرّهو)) .

يقول الجوهريّ: ((والرَّهو : ضربٌ من الطَّير، يُقال: هو الكُرْكي)) [٥٢] ، وفي هذا دلالة على أنَّ محمَّد كامل حسين لا يفهم أنَّ هناك فرقًا بين الاشتقاق عند الصرفيّ والاشتقاق عند المعجميّ ، وأَنَّهُ – كما ذكرت – أوسع معنى عند الأخير ، فهو يجمع كلمات ذات معانٍ مختلفة ، وذكرت ثمرة هذا آنفًا للمعجم .

٤. في المعاجم ألفاظ كثيرة جدًّا يكنى بها عن العلاقة الجنسيّة ، ولا داعي لذكر هذه الألفاظ ، ويجب أن لا يذكر منها إلَّا ما يدلّ على هذه العلاقة صراحة ؛ وذلك أنَّ الكلمات الَّتي يكنى بها لا مدلول لها [٥٣] .

وهذا تحكّمٌ ظاهرٌ من محمَّد كامل حسين ، فليس له أن يرغم المتكلّم بما يريده هو ، وليس له أن يمنعه ممَّا أجازته له العربيَّة وفق أساليبها ، فللمتكلّمين مقاصد وأغراض في كلامهم ، فطورًا يريدون الإيضاح والإفصاح ، وطورًا يريدون الغموض والإبهام ، فهذه أغراض مقصودة ، وليس له أن يضيّق عليهم في ذلك ، واللغة آلةٌ بيد متحدّثيها يطوّعونها لما يريدون من معانٍ مختلفة ، وما يقتضيه المقام وفق طرائق أهلها وأساليبهم .

٥. التَّخصيص والتَّعميم :

من عيوب المعاجم وكتب فقه اللغة ما دأب عليه واضعوها من التخصيص المفتعل والتَّعميم حيث يجب التَّخصيص، وكلا الأمرين مفسدة لدلالات الألفاظ [٥٤] ، وقد ردّ عليه عبّاس حسن بقوله : ((وما أخذه سيادته على المعاجم من ناحية (التَّعميم والتَّخصيص) ليس عيبًا في اللغة ، بل هو مزيّة من مزايا لغتنا العربيَّة ، ونعمة من النّعم اللغويّة ، فإذا قلت مثلًا : لقد أضعنا اليوم في محاضرتين ، فقد عبّرت بكلمة اليوم مع أنَّ الذي حصل هو أنّنا أضعنا ساعتين

لكن بدلًا من أن نقول : أضعنا وقتًا طويلًا أضجر النَّاس وأضجرنا ، استغنينا عن هذا التَّطويل كلّه بالتَّعميم ، ومن بلاغة اللغة أن تعبّر عن الخاص بأمرٍ عام، والعكس صحيح ، والتَّعميم والتَّخصيص مزيّة من مزايا اللغة ، وإذا أساء شخصٌ استعمالها فليس العيب عيب اللغة ، وإنَّما العيب عيب من يتعرّض لأمور لا يحسنها ، ونحن بعد هذا نحكم عليه بأنّه أخطأ ، أو أَنَّه غير بليغ ، أو أَنَّه لا يحسن اللغة))[٥٥] .

٦ ـ وممَّا فعل علماء الصَّرف باللغة ما قالوه من إضافة الهمزة إلى أوَّل الفعل، والمعاني العشرة الَّتي تدلّ عليها هذه الهمزة ، والواقع أَنَّها لا تدلّ إلَّا على شيء واحد هو تعدية اللازم ، وكلّ ما عدا ذلك لا يكون من اللغة لأنَّهُ يؤدّي إلى تشابه المعاني المتناقضة[٥٦] .

ومن أين أتى هؤلاء العلماء بهذه المعاني المختلفة ، هل اخترعوها من تلقاء أنفسهم ؟ ألم تكن تستعملها العرب في المعاني المختلفة ؟ وممَّا هو معلوم أنَّ التَّشابه في المعاني يتبيّن المقصودُ منه من سياق الحديث والقرائن الَّتي توجّه إلى المعنى المراد .

٧ـ كثرة الصِّيغ الَّتي تدلّ على الكلمة الواحدة ذات المعنى الواحد ، كقولك : الجنجن ، والجنجون ، والجنجنة ، وكلّها بمعنى واحد[٥٧] .

وهنا يضيّق محمَّد كامل حسين واسعًا ، وما الضَّير في وجود صيغ مختلفة لكلمة ذات معنى واحد ، إنَّ في هذا سعة للمتكلّم وتعدّد اختيار ، ولا شكّ أنَّ فيه بعدًا عن الابتذال من ترديد كلمة واحدة .

٨ـ الفعل الثُّلاثيّ وأبوابه :

هذه مسألة يعدّها العلماء من صميم اللغة ، وهي الفعل الثُّلاثيّ الذي له بابان، ولا أحسب أنَّ العربي كان يستعمل بابًا للفعل يومًا ثمَّ يستعمل بابًا آخر في يوم آخر، ولِمَ لا نكتفي بباب واحد لكلّ فعل[٥٨] .

يقول إبراهيم حمروش في ردّ ما ذكر أحمد أمين ، وردّده بعد محمَّد كامل حسين : ((وإصلاح الفعل الثُّلاثيّ يكون بقصر مضارع فَعَل إذا لم يكن حلقيّ العين أو اللام على يفعُل أو يفعِل ، أو بالتّخيير فيه بين يفعُل ويفعِل ، وبقصر الفعل الذي له وزن ، أو وزنان في معنى خاص ، وله وزن أو وزنان في معنى آخر على وزن آخر ، ولا يمكن الالتجاء إلى شيء منها ؛ لأنّ المضارع إذا قصر على يفعُل أو يفعِل ، أو خيّر فيه بين الأمرين حصل الخلاف بين القديم والحديث، فإنَّ في القديم يفعُل فقط ، ويفعِل فقط ، ويفعُل ويفعِل معًا ، وجاءت الحيرة والاضطراب ، ومثل ذلك يُقال في قصر الفعل الذي له وزنان ... إلخ ، ويزيد على ما تقدّم أن تفقد دلالة هذه المادّة على المعنى الآخر)) [٥٩] .

٩. غموض عبارات المعجم :

للمعاجم لغة خاصّة بها ليست مفهومة لنا دائمًا ، وما لا يفهمه واضع المعجم لا يفهمه القارئ الذي يلتمس من المعجم أيضًا حالمًا غمض عليه ، تقول المعاجم : أبضّ العرق : تحرّك ، ويستشهدون على ذلك بشاهد لا يزيد المعنى إلَّا غموضًا ، قال الرَّاجز :

تشكو العروق الآبضات أبضا [٦٠]

وكيف فهمها النَّاس قبل محمَّد كامل حسين وبعده ؟ بل كيف قرأ محمَّد كامل حسين هذه المعاجم وعابها وهي ليست مفهومة عنده دائمًا ؟ وكيف عرف محمَّد كامل حسين أنَّ واضع المعجم لا يفهمه ؟!!

في اللسان عن أبض [٦١] : ((ابن الأعرابيّ : الأبض : الشدّ ، والأبض : التَّخلية ، والأبض : السّكون ، والأبض : الحركة ؛ وأنشد :

تشكو العروق الآبضات أبضا

هذه معانٍ لغويّة نقلها ابن الأعرابي عن العرب ، وهي واضحة لا لبس فيها.

١٠. التَّفسير بالسِّياق :

من أخطر عيوب المعاجم أَنَّها تجعل للكلمات معاني يستخلصها اللغويون من السِّياق وحده ، من ذلك ما جاء في المعاجم من أنَّ ((الإربة : الحاجة ، والفرج ، والدّين)) [٦٢] ، ولا يمكن أن يكون هذا من اللغة في شيء ، وإنَّما هي محاولات فرديّة لتفسير معنى الإربة في الآية الكريمة ، وليس لنا أن نتابع اللغويين في مثل هذا الخلط .

الخلطُ في فهم محمَّد كامل حسين للمعجم العربي ، وليس في المعاجم ، فقد ذكرت آنفًا أنَّ المعجم العربي يجرّد الكلمة من السياقات المختلفة ، ويثبت المعنى اللغويّ العام ، وهذا المعنى اللغويّ ربما يتعدّد ، مثل كلمة الإربة الَّتي أوردها محمَّد كامل حسين ، فهي بمعنى الحاجة ، والعضو ، والدهاء كما في الصحاح ، وإنْ أشير إلى السِّياق عَرَضًا فإنما يكون بعد إثبات المعنى اللغويّ العام ، وممَّا يدلّ على فهمه الخاطئ قولُ إبراهيم أنيس تعقيبًا عليه في هذا : ((وهو عندي أجلّ وأعظم أنواع التَّفسير في الدلالة على المواد ، ولو استطعنا أن نجد من نصوص اللغة ما يعيننا على تفسير كلّ كلمة عن طريق السِّياق لأغنانا عن متاعب كثيرة)) [٦٣] .

١١. الشَّواهد :

كثير من الشَّواهد الَّتي ترد في المعاجم مصنوعة واضحة الصَّنعة [٦٤] .

وقد تحدّثت عن ذلك في مبحث سابق وناقشته ، ولا موجب لإعادته هنا .

١٢. الأضداد :

لا أظنّ أحدًا ينازع في أَنَّه قد آن لنا أن نحلّ مشكلة الأضداد حتَّى نتخلّص به منها إلى الأبد ، واللغة أصلها التّفاهم بين النَّاس ، وليس من التَّفاهم أن تدلّ

الكلمة الواحدة على المعنى وضدّه ، فإن لم يستطع تحديد معنى واحد ، فلتسقط الكلمة بكلا المعنيين [٦٥] .

الأضداد قضيّة لغويّة تحدّث عنها العلماء والباحثون قديمًا وحديثًا ، ولا ننازع محمَّد كامل حسين في أنَّ الأصل في اللغة التَّفاهم بين أهلها ، ولكنّ الإجمال مقصد من مقاصد البلغاء ((ويزيد المشترك [والأضداد منه] بأنّه وقع في الكتاب الكريم والسنّة الشَّريفة ، وكان وقوع المشترك مثار خلاف بين المجتهدين ، ... والكتاب والسُّنَّة سيكونان محلّ الدّرس والبحث إلى آخر الزَّمان، على أنَّه لا عيب في استعمال المشترك مطلقًا ؛ لأنّ المشترك قلّما يقع في كلام إلَّا ومعه قرينة تبيّن المراد منه ، فإذا وقع خاليًا من القرينة كان مجملًا، والإجمال من مقاصد البلغاء)) [٦٦] .

٤ . النَّحو المعقول :

بدأ محمَّد كامل حسين بحثه (النَّحو المعقول) [٦٧] باستعراض تاريخيّ موجز لنشأة النَّحو منذ وجّه عليّ بن أبي طالب ﷺ أبا الأسود ، وانتهى بألفيّة ابن مالك ، ولم يَخْلُ كلامه من لمزات لمن ذكرهم من النَّحويين ، ثمَّ قال : ((وليت النَّاس قالوا للنّحاة : إن نحوكم هذا عقبات وعثرات وقيود ، مثلكم كمثل من يضع قواعد معقّدة لركوب الخيل ، لا تمنع العارف بها أن تدقّ عنقه عند أوَّل ركضة)) [٦٨] . ثمَّ بيَّن أنَّ قواعد نحوه المعقول ليس تيسيرًا للنّحو القديم ولا إيضاحًا له ((وإنَّما هو بديل منه ؛ إذ هي تقوم على أسس تختلف اختلافًا جوهريًّا عن الأسس الَّتي أقام عليها النُّحاة علمهم منذ اثني عشر قرنًا)) [٦٩] .

استغرق بحثه هذا خمسًا وثلاثين صفحة تحدّث فيها عن الإعراب ، وجعل له ستّ قواعد أساسيّة كما يراها ، ثمَّ أتبعه الصَّرف ، وكان مقصورًا على إسناد

الأفعال للضمائر المختلفة في جداول ، ثمَّ تحدّث بإيجاز عن صعوبات في التَّصغير ، والنّسبة ، وهمزة التَّعدية ، والأضداد ، والمصادر ، وأبواب الفعل الثُّلاثيّ ، والعدد ، وجمع التَّكسير ، ولو تتبعته في كلّ ما كتبه في بحثه هذا لسوّدت صفحات كثيرة جدًّا ؛ إذ لا تخلو صفحة في بحثه هذا من ملاحظات ومآخذ عليه ، وسأكتفي فيما يلي بنماذج تبيّن ما يَرِد عليه وما يؤخذ ، ثمَّ سأناقشُ قضيّةَ جنس العدد وأبسط القول فيها قليلًا ، ذلك أَنَّه أفردها ببحث مستقلّ.

١. يقول محمَّد كامل حسين : ((والأصل في القواعد الطبيعيّة الخصبة أن تكون شاملة ومرنة ، ويجب فوق كلّ شيءٍ أن تكون ذات مغزى ، وأن تدلّ على فروق في المعاني الَّتي يريدها المتعلّم ، وكلّ قاعدة لا تحمل دليلًا على فروق المعاني لا تكون إلَّا عبئًا ثقيلًا ينوء به الدّارسون)) [٧٠] .

في نحوه المعقول يسمّي المفاعيل والحال والتَّمييز تكملة ، فإذا قلنا مثلًا : قيّدتُ الفائدةَ خوفَ النّسيان صباحًا أمام الجامع تقييدًا .

في النَّحو ، الفائدة : مفعول به ، وخوفَ : مفعول له ، وصباحًا : ظرف زمان ، وأمام : ظرف مكان ، وتقييدًا : مفعول مطلق .

وفي النَّحو المعقول كلّها تكملة ، فأيّ الاصطلاحات أدلّ على فروقٍ في المعاني ، وأبين لمغزى المتكلّم ومقصوده ؟!

٢. (ينصب الاسم إذا كان تكملة كأن يكون بيانًا لما وقع عليه الحدث أو ... وأكثرُ أنواع التَّكملة ورودًا هو ما وقع عليه الحدث ، وهو ما كان يُسمَّى مفعولًا)) [٧١] .

هذا ما قرّره محمَّد كامل حسين ، فماذا يقول في نحو : سُرِق المتاعُ ، لِمَ رُفع وقد وقع عليه الحدث ؟

٣. يقول : ((ولنبحث عن عبارة : ظنّ محمَّدٌ أنَّ الأمير كان عارفًا قدرَه ، في الإعراب القديم نبحث عن خبر (ظنّ) ، ونقدّر أَنَّه الجملة التّالية ، ثمَّ نبحث

عن خبر (إنَّ) ونقدّر أَنَّه ضمير مستتر ، ثمَّ نذكر أنَّ (قدْرَه) منصوبة باسم الفاعل ، كلّ هذا عناء لا داعي له ، والإعراب الطبيعي يقول: المتحدّث عنه في الظنّ محمَّد ، وهو مرفوع ، والمتحدّث عنه بعد ذلك الأمير، وحقّ هذه الكلمة الرّفع لولا وقوعها بعد (أنَّ) و (عارفًا) تكملة للكينونة فهي منصوبة، و (قَدْرَه) تكملة للعرفان فهي منصوبة [٧٢] .

أقول : ماذا نفعل إذا كانت الجملة هكذا : ظنّ محمَّدٌ الأميرَ كان عارفًا قَدْرَه ؟ فقد قرّر أنَّ (الأمير) متحدّث عنه ، وحقّه الرّفع عنده لولا (أنَّ) . في هذه الجملة لا وجود لـ (أنَّ) فَلِمَ نصب الأمير وهو متحدّث عنه كما يقول، وحقّه الرَّفع عنده ؟!

٤. يقول في تقرير نصب ما سمَّاه المتحدّث عنه . بعد (إنَّ) وأخواتها . وحقُّه الرّفع عنده : ((ذلك أنَّ هذه الكلمات [يعني إنَّ وأخواتها] إذا جاء بعدها ضمير كان هذا الضَّمير منصوبًا ، فتقول : إنّك ، ولكنّك ، ولا تقول: إنَّ أنت، أو لكنّ أنت ، فجرى على الألسنة أن يكون المتحدّث عنه منصوبًا إذا سبقته إحدى هذه الكلمات)) [٧٣] .

وهذا تعليل غير مقبول ؛ لأنّ الذي يليها الضمائر المتَّصلة ، وليست الضمائر المنفصلة ، وممَّا هو معلوم أنَّ (إيّاي) وفروعها من ضمائر النَّصب المنفصلة ، فَلِمَ لا يجوز أن نقول في الاختيار : إن إيَّاك ، ويجوز أن نقول : إنّك ؟ ، وكذلك (الكافُ) تكون في محلّ نصب ، وجرّ ، فتقول : أكرمتك ، ومررت بك ، وبناءً على تعليله يكون اسم (إنَّ) مجرورًا ، ألم يقل : ((ذلك أنَّ هذه الكلمات كلّها إذا جاء بعدها ضمير كان هذا الضَّمير منصوبًا ، فتقول : إنّك، ولكنّك ، ولا تقول : إنَّ أنت ، أو لكنّ أنت)) ؟ والكاف ضمير متّصل يكون في محلّ نصب وفي محلّ جر .

٥. يقول عن كان : ((اسمها مرفوع بالطّبع ؛ لأنَّهُ متحدّث عنه ، وخبرُها منصوبٌ بالطّبع لأنَّهُ تكملة)) [٧٤] . فإذا سلّمنا بما قاله محمَّد كامل حسين فإنَّ هذه الجملة مثلًا : كان زيدٌ قائمًا ، زيد : متحدّث عنه ، وحقّه . عنده . الرّفع ، وقائمًا : منصوب لأنَّهُ تكملة ، ماذا يقول محمَّد كامل حسين في خبر (إنَّ) المرفوع ؟ نحو قولك : إنَّ زيدًا قائمٌ ، لِمَ رفع خبر (إنَّ) وهو تكملة ؟!، والتَّكملة عنده حقّها النَّصب !!

وعنده أنَّ المبتدأ هو المتحدّث عنه ، والخبر لم يغيّر فيه شيء ، وبعد ذلك التّكملة يقول : ((ويكفي فيه أن تضع الكلمات وضعًا طبيعًا ، تبدأ بالمتحدّث عنه، ثمَّ الخبر ، ثمَّ التَّكملة))، فلماذا يسمّي في هذه الجملة : زيدٌ قائمٌ، (قائمٌ) خبرًا ، ويسمّيه في : كان زيدٌ قائمًا تكملةً [٧٥] ؟

٦. يقول عن المنادى : ((إنَّ المنادى المقصود لذاته يرفع ، فإذا لم يكن مقصودًا لذاته كأن يكون نكرة ، أو مقصودًا لصفة فيه فينصب .

المقصود لذاته ، مثل : يا محمَّدُ ، يا رجلُ ، يأيها الرَّجلُ .

غير المقصود لذاته النّكرة ، مثل : يا حاضرًا في فؤادي .

والمقصود لصفة فيه ، مثل : يا صاحبَ الدَّار)) [٧٦] .

في نحو قولنا : يا زيدُ العاقلُ ، هنا المنادى . اتِّباعًا لمحمَّد كامل حسين . مقصودٌ لصفة فيه ، فَلِمَ بُني على الضمّة ؟ مع أَنَّه منادى مقصودٌ لصفةٍ فيه ، محمَّد كامل حسين يريد أن يبتعد عن مصطلحات النَّحويين ، ويأتي بتقسيمات من عنده مختلطة ، فيوقع نفسه في إلزامات توقعه في مثل هذا التَّخليط ، بل قد تجعل كلامه ينقض بعضه بعضًا .

٧. يقول : ((يجزم الفعل إذا دلّ على حدث ناقص ، كأن يكون نفيًا للماضي ، أو فعل أمرٍ لا يقع إلَّا إذا أطيع ، أو دلّ على حدث معلّق وقوعه على حدث آخر ، وهذا هو الشَّرط)) [٧٧] .

فإنْ كان الفعل فعلًا مضارعًا مسبوقًا بلا النَّاهية ، نحو قولك : لا تفعل السوء ، الفعلُ ليس ماضيًا ، وليس بأمرٍ ، ولم يأت في سياق الشَّرط ، فَلِم جُزم؟ وماذا لو كان الفعلُ فعلَ أمرٍ لا يقع عقلًا نحو : اشربْ ماء البحر ، فهل يجزم أو لا ؟

٨. يقول محمَّد كامل حسين : ((والحذف والتَّقدير لا وجود لهما في هذا النَّحو الجديد)) [٧٨] .

إذا كان الحذف والتَّقدير لا وجود لهما عنده ، فَلِمَ يقول في بحثه (رأي في جنس العدد) : ((ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل وجود كلمة (عدد) مضمرة ، كأنّنا نقول : أحد عشر عددًا من النِّساء ، ويتبع ذلك تصويب قولنا : (النِّساء الثَّلاثة) ، على تأويل (الثَّلاثة عددهنّ) [٧٩] .

فهل الحذف والتَّقدير جائز له غير جائز للنحويين القدامى ؟!

وإذا كان الحذف والتّقدير غير جائز في النَّحو الجديد ، فماذا نقول في أساليب عربيّة كثيرة لا جواب لها إلَّا بحذف أو تقدير ، من ذلك . مثلًا . قوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى } [الرَّعد : ٣١] .

٩. قال في علامة رفع المضارع ونصبه وجزمه : ((علامات الرّفع في الأفعال السَّليمة الضمّةُ ، والألف والنّون في المثنّى ، والواو والنون في المذكّر السَّالم: يكتب ، يكتبان ، يكتبون ... علامات النَّصب في الأفعال السليمة الفتحة ، والألف في المثنّى لن يكتبا ، والواو في الجمع لن يكتبوا ... علامات الجزم

في الأفعال السليمة ، السكون ، لم أكتب ، والألف في المثنّى لم يكتبا والواو في الجمع لم يكتبوا)) [٨٠] .

محمَّد كامل حسين لا يريد أن يقول كما قال النَّحويون من قبلُ إنَّ الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النُّون ، وتنصب وتجزم بحذفها ، وممَّا هو معلوم أنَّ لكلّ فعلٍ فاعلاً ، وهذه الضمائر : واو الجماعة ، وألف الاثنين ، وياء المخاطبة هي الفاعل رفعًا ونصبًا وجزمًا ، وعلى طريقته هذه تبقى هذه الأفعال بلا فاعل ؛ لأنَّهَا عنده علامات رفع ، أو نصب ، أو جزم ، كما أَنَّه لم يذكر علامة رفع ونصب وجزم الفعل المضارع المتّصل بياء المخاطبة .

١٠. يقول : ((وينصب الاسم كذلك حين لا يراد منه أن يكون متحدّثًا عنه أو خبرًا له ، الجهادَ الجهادَ ، الجهادُ ليس متحدّثًا عنه)) [٨١] .

وهذا ما يسمّيه النَّحويون الإغراء ، ولأنّ محمَّد كامل حسين لا يريد استعمال مصطلحاتهم يأتي بكلام عجيب مثل قوله السَّابق ، إذا لم يكن نحو قولك : الجهادَ الجهادَ متحدّثًا عنه ، فعَن أيّ شيء يتحدّث المتكلّم ؟

١١. وممَّا يؤخذ عليه في بحثه هذا تحكّمه الظَّاهر بلا برهان ، من ذلك :

١ . يقول في التَّصغير : ((ولا داعي للتَّصغير حين تكون صيغته غير واضحة ، أو غير مقبولة ذوقًا ، أو عقلًا مثل : سفرجل ، وإبراهيم ، وعنكبوت، ويكفي أن يُقال : سفرجل صغير)) !! [٨٢] .

٢ . يقول في النّسبة بعد أن أشار إلى بعض أحكامها في سطور قليلة : ((وكلّ ما عدا ذلك من القواعد يعطّل)) [٨٣] .

٣ . وعن مصادر الأفعال : ((وأكثر الأفعال لها مصادر متعدّدة ، وأكثر هذه المصادر ذات معنى واحد ، وعندي أن نؤدّي للغة خدمة كبرى إذا خصّصنا لكلّ مصدر معنى خاصًّا كأن نقول : أنَّ الأوب من الذنب ، والإياب من السَّفر ،

لأنّ في ذلك غنى كبيرًا للغة وتجديدًا لمعاني ألفاظها ، ودقّة في دلالتها ، وكلّها صفات مرغوب فيها من حيث أنَّ وظيفة اللغة هي الإبانة ، ولا عبرة بقول من يقول : أين النَّصّ على هذا التَّخصيص)) [٨٤] .

٤ . وعن المصدر الميمي واسمي الزَّمان والمكان : ((هذه الصيغ الثَّلاثة واحدة في غير الأفعال الثلاثيّة ، وهي واحدة كذلك في الأفعال المفتوحة العين ، والمضمومة العين ، ولا أرى ما يدعو إلى التَّفريق بينها في باب واحد هو باب الفعل المضارع مكسور العين ، والرأي عندي أن تكون القاعدة أنَّ هذه الصِّيغ الثَّلاثة كلّها على وزن ملعب دائمًا إلَّا ما اشتهر خلافه مثل : منزل ، موضع ، موعد)) [٨٥] .

ومثل هذه الآراء الَّتي يذكرها محمَّد كامل حسين لا تستحقّ المناقشة ؛ ذلك أنّك لا تجد فيها ما هو محلّ للنَّظر سوى تحكّمات يمليها عليه ذوقُه وعقلُه خاليةٍ من الأدلّة والبراهين ، ومحمَّد كامل حسين في بحثه هذا . إنْ لطفّنا العبارة . معتمدٌ على خليط من مشروع وزارة المعارف في تيسير القواعد العربيَّة الذي قُدّم إلى مجمع اللغة القاهريّ ، وعلى بعض ما كتبه إبراهيم مصطفى في إحياء النَّحو ، وما قدّمه أحمد أمين للمجمع في بحوثه [٨٦] . وهذه صفة ثابتة في بحوث محمَّد كامل حسين ؛ يأخذ ممَّا كتبه غيره دون إشارة إليهم ، ويمزج ذلك كلّه بأسلوبه مدّعيًا أنَّ عقله قاده إلى ذلك ، وأَنَّهُ احتكم في ذلك إلى ذوق أهل عصره .

٥ . رأي في جنس العدد :

تقدّم محمَّد كامل حسين باقتراح في جنس العدد إلى مجمع اللغة ، والذي دعاه إلى هذا الاقتراح أنَّ قواعد جنس العدد في اللغة العربيَّة تعوق تفكير المتكلّم أو القارئ إذا أراد أن ينطق بالأعداد صحيحة ، وأوضحُ ما يكون ذلك في الكتابات العلميَّة الرياضيّة والطبيعيّة والفلكيّة والهندسيّة ، إذ يرد فيها ذكرُ العدد

كثيرًا جدًّا ، واقتراحُه أن يكون للعدد حالةٌ واحدة دون نظرٍ إلى تمييز ، وهو على النَّحو الآتي :

– واحد – اثنان – ثلاثة – عشرة – أحد عشر – اثنا عشر . ثلاثة عشر – واحد وعشرون – اثنان وعشرون – ثلاثة وعشرون – مائة وواحد – مائة واثنان – مائة وثلاثة ... ويلي ذلك دائمًا من الرِّجال ، أو من النِّساء مثلًا ...

– ولا يستدعي هذا الاقتراح إلَّا تصويب قولنا : (ثلاثة من النِّساء) ، وقولنا: (أحد عشر من النِّساء) ، (وثلاثة عشر من النِّساء) ... وقال : ولا أرى في ذلك صعوبة على تأويل وجود كلمة (عدد) مضمرة ، كأنّنا نقول : أحد عشر عددًا من النِّساء ، ويتبع ذلك تصويب قولنا (النِّساء الثَّلاثة) على تأويل (الثَّلاثة عددهن) ، وقال : بهذا الاقتراح البسيط الذي اعتبره غير مخالف لقواعد اللغة يصبح النطق بالعدد صحيحًا ، ومسهّلًا على النَّاس جميعًا [٨٧] .

هذه خلاصةُ اقتراح محمَّد كامل حسين ، باعثُه عليه تيسير ما صعب في هذا الباب ، وتجنّب ما يعوق تفكير المتكلّم أو القارئ مع محافظته على قواعد اللغة .

وقد اعتُرِض على محمَّد كامل حسين في اقتراحه هذا ، ورُفض من قبل لجنة الأصول بالمجمع ، وكان الشَّيخ محمَّد علي النجّار أبرزَ من اعترض على الاقتراح في ثلاث مذكّرات ، وكان ردّه مبنيًّا على ما يلي بإيجاز [٨٨] :

أوَّلًا : العدد في العربيَّة مبنيّ على قاعدة التَّفريق بين المذكّر والمؤنّث ، ولا يستثنى من ذلك إلَّا العقود ، والمائة ، والألف ، فإنَّها يستوي فيها المذكّر والمؤنّث، ثمَّ إنَّ التَّفريق ضربٌ من التَّخصيص والدقّة ينمّ عن طور من أطوار الرقيّ اللغوي ، يقول القائل : ذهبت إلى السُّوق لأشتري عددًا من البقر ، فيقال له: وكم اشتريت ؟ فإذا قال : خمسًا علم أنَّه اشترى من إناثها ، وإذا قال : خمسة علم أنَّه من ذكورها ، والتَّفريق على كلّ حال أعون على الدلالة اللغويَّة.

أقول : محمَّد كامل حسين يذكر في بحوثه . غير مرّة . وجوب التَّفريق بين المعاني وأن تكون ذات مغزى ((ويجب فوق كلّ شيء (يريد القواعد) أن تكون ذات مغزى ، وأن تدلّ على فروق في المعاني يريدها المتكلّم ، وكلّ قاعدة لا تحمل دليلًا على فروق في المعاني لا تكون إلَّا عبئًا ثقيلًا ينوء به الدَّارسون)) [٨٩] ، وهو بهذا الاقتراح يخالف ما يدعو إليه .

ثانيًا : أنَّ ما جاء في كتب بعض المتأخّرين أنَّه إذا لم يذكر المعدود لا يلتزم التَّفريق ، يقول الأشموني بعد أن ذكر القاعدة المعروفة : هذا إذا ذكر المعدود ، فإن قصد ولم يذكر في اللَّفظ ، فالفصيح أن يكون كما لو ذُكر ، فتقول: صُمت خمسة ، تريد أيَّامًا ، وسرت خمسًا ، تريد ليالي ، ويجوز أن تحذف التاء في المذكّر ، ومنه ((وأتبعه بستٍّ من شوّال)) يتابعُ الشَّيخ النجَّار: وترى الأشموني لهذا يقتصر على تذكير العدد فيقول : ويجوز أن تحذف التاء في المذكّر ، ولم يعرض لإثبات التاء في العدد إذا كان المعدود مؤنّثًا ولم يُذْكَر، ثمَّ ذكر الشَّيخ النجَّار قول الصبّان في حاشيته ، وقال : وإذا علمت أنَّ مبنى الاستثناء ما جاء في الحديث ، وأنَّ سنده ليس بذاك ، فإنَّ جمهرة العلماء على عدم الاحتجاج بالحديث ؛ لجواز روايته بالمعنى ، وكثرة الرّواة من العجم ، وقد علمت أيضًا أنَّ القائلين بالاستثناء يقولون بتذكير العدد عند حذف المعدود المذكّر ، فأمَّا تأنيثه عند حذف المعدود المؤنّث ، فهو محلّ بحث كما ذكر الصبَّان .

أقول : لا فرق ، إذا جاز تذكير العدد عند حذف المعدود المذكّر جاز تأنيثُه عند حذف المعدود المؤنّث ، لكنّ الذي يلزم محمَّد كامل حسين هو قول الشَّيخ النجّار: ((وبعد هذا ، فهل في منهج الأستاذ محمَّد كامل حسين حذف المعدود)) [٩٠] ؟ . هذا إلزام لمحمَّد كامل حسين لأنَّهُ يقترح أن نقول : ثلاثة من

النِّساء ، وثلاثة من الرِّجال ، والمعدود غير محذوف ، فلا حجّة بقول المتأخّرين كالأشموني والصبّان في تأييد اقتراحه .

ثالثًا : يقول الشَّيخ النجّار في ردّ هذا الاقتراح : ((ثمَّ هل يستسيغ الذَّوق العربيّ أن يُقال : عندي من النُّسخ اثنان ، وعندي واحد وعشرون صورة ، إذا استساغ أن يُقال : دار فسيح لا فسيحة ، وهذا لم يحدث ، وكذلك لا يستساغ أن يُقال : نال الطالب أحد عشر درجة ، وهذا واضح)) [٩١] .

وعند هذه القضيّة استوفى البحثُ عرضَ القضايا الخمس ومناقشتَها الَّتي أشار إليها آنفًا ، وفيما يلي الخاتمةُ وما تضمّنت من نتائج توصّل إليها .

* *

الخاتمة

في ختام هذا البحث إليك . أيّها القارئ الكريم . أبرز النتائج الَّتي وصل إليها:

١ - محمَّد كامل حسين في آرائه اللغويَّة يأخذ عن غيره دون إشارة لمن أفاد منهم ، ويورد ذلك إيراد صاحب الفكرة ومبتدعها ، وهذه صفة ظاهرة في بحوثه ، ومِمّن أخذ عنهم على نحو ما ذكرت : طه حسين ، وإبراهيم أنيس، وأحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، ومشروع وزارة المعارف المصريّة لتيسير قواعد اللغة العربيَّة ، وقد رأيتُ بأَخَرة عند العقّاد في كتابه يوميّات(*) ما يؤكّد ما وقف عليه البحث .

٢ - جرأة غير محمودة . عند محمَّد كامل حسين . في إطلاق الأحكام بغير دليل ولا برهان يؤيّد ما ذهب إليه .

٣ - سوء الفهم في بعض القضايا الَّتي يراها محمَّد كامل حسين قاده إلى تصوّر غير صحيح ، ومن ثمَّ إلى حكم مثله .

٤ - تحكّم ظاهر في بعض آراء محمَّد كامل حسين اللغويَّة ، وكأنّ اللغة له وحده.

٥ - المعاجم العربيَّة تختلف بحسب مقاصد وأغراض مؤلّفيها الذين صنعوها .

٦ - المعجم العربي معنيّ بتسجيل المعاني اللغويَّة الوضعيّة المجرّدة من سياقاتها المختلفة تجنّبًا للتعرّض للمعاني الاستعماليّة غير المنحصرة ، وإنْ أشاروا إليها أحيانًا .

٧ - الاشتقاق عند المعجميّ أوسع منه عند الصَّرفيّ ، ومن ثمرة ذلك الترتيبُ في مداخل المعجم ، وجمع مادّته في مكان واحد .

**

(*) يوميَّات ص ٤٠٣ ، وص ٤١٣ وما بعدها .

المصادر والمراجع

- إحياء النحو . إبراهيم مصطفى . الطَّبعة الثَّانية ١٤١٣ هـ . ١٩٩٢ م . القاهرة .
- أدب الكاتب . لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة . تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد .
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة . رواية اللُّغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللُّغة الحديث . دكتور محمَّد عيد . الطبعة الثَّالثة . ١٩٨٨ م . عالم الكتب . القاهرة .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البركات عبد الرَّحمن بن محمَّد الأنباري . تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد . المكتبة العصريّة . بيروت .
- الإيضاح في علوم البلاغة . للخطيب القزويني . دار الجيل . بيروت .
- البحوث والمحاضرات لمجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة الثَّامنة والعشرون . ١٩٦١ . ١٩٦٢ م . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة ١٩٦٢ م .
- البحوث والمحاضرات لمجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة الرَّابعة والثلاثون . ١٩٦٧ . ١٩٦٨ م . مطبعة الكيلاني .
- البحوث والمحاضرات لمجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة السَّادسة والعشرون . ١٩٥٩. ١٩٦٠ م . مطبعة الكيلاني الصغير .
- تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة . إسماعيل بن حمّاد الجوهري . تحقيق : أحمد عبد الغفور عطّار . دار العلم للملايين . بيروت . الطبعة الثَّالثة ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤ م .
- جمهرة اللغة . أبو بكر محمَّد بن الحسن بن دريد الأزدي . تحقيق : رمزي منير بعلبكي . دار العلم للملايين . الطَّبعة الأولى . ١٩٨٧ م . بيروت .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي . قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د. محمَّد نبيل طريفي بإشراف د. إميل بديع يعقوب . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م . دار الكتب العلميَّة . بيروت .

- ديوان الفرزدق . شرحه وضبطه الأستاذ / علي فاعور . دار الكتب العلميَّة . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م .
- سير أعلام النبلاء . شمس الدِّين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد الذهبي . تحقيق : مجموعة من الباحثين بإشراف الشَّيخ / شعيب الأرناؤوط . مؤسسة الرِّسالة . الطبعة الثَّالثة ١٤٠٥ هـ . ١٩٨٥ م .
- صحيفة الجزيرة السَّعوديَّة . السبت . الخامس من مارس لعام ٢٠١٦ م .
- غرفة السرّ (أعلام مجمع اللُّغة العربيَّة) . محمَّد الحسيني . نفرو للنّشر والتَّوزيع . الطبعة الأولى ٢٠٠٥ م . جمهوريّة مصر العربيَّة .
- القاموس المحيط . مجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي . تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرِّسالة . الطبعة الثَّانية . ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧ م . مؤسسة الرِّسالة . بيروت .
- الكامل في اللُّغة والأدب . لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد . تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصريّة . بيروت . ١٤٢٧ هـ . ٢٠٠٦ م .
- كتاب سيبويه . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق : د. عبد السَّلام محمَّد هارون . الطبعة الثَّانية . ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م . مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرّفاعي بالرِّياض .
- لسان العرب . جمال الدِّين محمَّد بن مكرم بن منظور . دار صادر . بيروت .
- مجلّة علوم إنسانيّة (مجلّة إلكترونيّة محكّمة) السُّنَّة الخامسة ، العدد (٣٥) خريف ٢٠٠٧ م .
- مجلّة مجمع اللُّغة العربيَّة . الجزء الحادي عشر . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . القاهرة . ١٩٥٩ م .
- مجلّة مجمع اللُّغة العربيَّة . الجزء السَّابع والعشرون . ذو الحجّة ١٣٩٠ هـ . فبراير ١٩٧١ م . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . القاهرة .

- مجمع اللُّغة العربيَّة في عيده الخمسيني (مع الخالدين) . إبراهيم مدكور . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . ١٤٠١ هـ . ١٩٨١ م . القاهرة .
- المجمعيّون في خمسين عامًا . الدّكتور محمَّد مهدي علّام . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م . القاهرة .
- محاضر جلسات مجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة التَّاسعة عشرة . ١٣٧٢ هـ . ١٩٥٢ م . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . ١٣٩٧ هـ . ١٩٧٧ م .
- محاضر جلسات مجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة الحادية عشرة . ١٣٦٣ . ١٣٦٤ هـ . ١٩٤٤ . ١٩٤٥ م . مطابع الأهرام التجاريّة . ١٩٧١ م . القاهرة .
- محاضر جلسات مجمع اللُّغة العربيَّة. الدّورة السابعة عشرة ١٣٦٩. ١٣٧٠هـ . ١٩٥٠ . ١٩٥١م . الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميريّة . ١٩٧٥م.
- محاضر جلسات مجمع اللُّغة العربيَّة . الدّورة العاشرة . ١٣٦٢ . ١٣٦٣ هـ . ١٩٤٣ . ١٩٤٤ م . مطبعة الكيلاني . القاهرة ١٩٧٠ م .
- معاني القرآن . لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفرَّاء . تحقيق : محمَّد علي النجّار وآخرون . دار السرور .
- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية . لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبي . تحقيق : مجموعة من الباحثين . مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أمّ القرى . مكّة المكرّمة . الطَّبعة الأولى ١٤٢٨ هـ . ٢٠٠٧ م .
- من أسرار اللُّغة . دكتور إبراهيم أنيس . الطبعة السَّادسة . ١٩٧٨ م . مكتبة الأنجلو المصريّة . القاهرة .
- يوميّات . عبّاس محمود العقّاد . مؤسّسة هنداوي سي آي سي .

* *

هوامش البحث

(١) مجموعة البحوث والمحاضرات للمجمع ، الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٤٦ ، مجلّة مجمع اللُّغة ٢٧ /٢٥ ، وانظر : مجموعة البحوث والمحاضرات ٣٤ /٤١١ ، ومجلّة المجمع ٢٢ /١٠٦ .

(٢) السَّابق ص ١٤٧ . قارن هذه الفكرة التي يردّدها محمَّد كامل حسين بما كتبه طه حسين في بحثه (مشكلة الإعراب) مجلّة المجمع ١١ /٨٩ .

(٣) مفهوم الفصاحة عند النُّحاة العرب القدماء والمحدثين ص ٢ .

(٤) أدب الكاتب ص ٣١٢ .

(٥) الخصائص ٢ /٥ .

(٦) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤١٧ ، وانظر : البحوث والمحاضرات، الدّورة السَّادسة والعشرين ص ١٥١ .

(٧) من أسرار اللُّغة ص ٢٠ ، وانظر : فصول في فقه العربيَّة ص ٩٥ .

(٨) مجلّة المجمع ٢٧ /٢٦ .

(٩) مجموعة البحوث والمحاضرات الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٥٢ .

(١٠) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ٢٠٦ .

(١١) مفهوم الفصاحة عند النُّحاة العرب القدماء والمحدثين ص ٢٤ .

(١٢) السَّابق ص ٢٤ .

(١٣) مجموعة البحوث والمحاضرات الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٥٤ .

(١٤) من أسرار اللُّغة ص ٣٤٢ .

(١٥) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ص ٢١٤ ، انظر ما كتبه في مناقشة هذه الدّعوى د. محمَّد عبدو فلفل في كتابه : (اللُّغة الشِّعريَّة عند النُّحاة) .

(١٦) الكتاب ١ /٢٦ .

(١٧) معاني الفرَّاء ١ /٤٢٨ .

(١٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ /٥٣٠ .

(١٩) المقاصد الشَّافية ٣ /٤٠٥ .

(٢٠) مقال للدّكتور إبراهيم الشمسان بعنوان (هل شواهد الشعر أكثر من شواهد الآيات) صحيفة الجزيرة ، السبت ، الخامس من مارس لعام ٢٠١٦ م .

(٢١) مجموعة البحوث والمحاضرات الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٥٦ .

(٢٢) السَّابق ص ١٥٦ .

(٢٣) خزانة الأدب ٨ /١٧٤ .

(٢٤) الكتاب ١ /١٨٨ ، ٢ /٢٥٥ .

(٢٥) معاني الفرَّاء ٣ /٢٤٢ .

(٢٦) مجموعة البحوث والمحاضرات الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٥٧ .

(٢٧) السَّابق ٢٦ /١٨٢ .

(٢٨) السَّابق ٢٦ /١٥٧ .

(٢٩) السَّابق ٢٦ /١٨٤ .

(٣٠) انظر : الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥ .

(٣١) سير أعلام النبلاء ٤ /٣٩٩ ، والأبيات في ديوانه .

(٣٢) الكامل ١ /٢٧ .

(٣٣) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤١١ ، وقارن بحثه هذا بما كتبه أحمد أمين في بحثٍ عنوانه (اقتراح بعض الإصلاح في فقه اللُّغة) محاضر الجلسات، الدّورة العاشرة ص ٢٦٦ ، وبحثه (أسباب تضخّم المعجمات العربيَّة) محاضر الجلسات ، الدَّورة التَّاسعة عشرة ص ٢٩٧ ، وبحثه (جمع اللُّغة العربيَّة) محاضر الجلسات ، الدَّورة السابعة عشرة ص ٣١٧ .

(٣٤) السَّابق ص ٤١١ .

(٣٥) السَّابق ص ٤١٤ .

(٣٦) السَّابق ص ٤١٤ .

(٣٧) السَّابق ص ٤١٥ .

(٣٨) جمهرة اللُّغة ١ /٤١ .

(٣٩) القاموس المحيط ص ٣٤ .

(٤٠) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤١٥ .

(٤١) السَّابق ص ٤١٥ .

(٤٢) السَّابق ص ٤١٧ .

(٤٣) السَّابق ص ٤١٧ .

(٤٤) السَّابق ص ٤١٧ .

(٤٥) السَّابق ص ٤١٧ . ٤١٨ .

(٤٦) السَّابق ص ٤١٨ . ٤١٩ .

(٤٧) لسان العرب : ق . ط . ر ، : ز . م . ل .

(٤٨) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤٢٠ .

(٤٩) السَّابق ص ٤٢٠ .

(٥٠) لسان العرب : ر . هـ . و .

(٥١) السَّابق .

(٥٢) الصحاح : ر . هـ . و .

(٥٣) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤٢٠ .

(٥٤) السَّابق ص ٤٢١ .

(٥٥) السَّابق ص ٤٣٣ .

(٥٦) السَّابق ص ٤٢٢ .

(٥٧) السَّابق ص ٤٢٢ .

(٥٨) السَّابق ص ٤٢٣ .

(٥٩) محاضر جلسات المجمع . الدَّورة العاشرة ص ٣٨٨ . ٣٨٩ .

(٦٠) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الرَّابعة والثلاثون ص ٤٢٣ .

(٦١) لسان العرب : أ . ب . ض .

(٦٢) البحوث والمحاضرات ، الدورة الرابعة والثلاثون ص ٤٢٣ .

(٦٣) السَّابق ص ٤٢٧ .

(٦٤) السَّابق ص ٤٢٣ .

(٦٥) السَّابق ص ٤٢٤ .

(٦٦) من ردّ للشّيخ إبراهيم حمروش على أحمد أمين ، محاضر الجلسات للدّورة العاشرة ص ٣٨٦ .

(٦٧) مجلّة المجمع ٢٧ /٢٤ .

(٦٨) السَّابق ٢٧ /٢٥ .

(٦٩) السَّابق ٢٧ /٢٥ .

(٧٠) السَّابق ٢٧ /٢٦ .

(٧١) السَّابق ٢٧ /٣٢ ، ٤٧ .

(٧٢) السَّابق ٢٧ /٤٢ .

(٧٣) السَّابق ٢٧ /٤٥ وقارن بما قاله إبراهيم مصطفى في إحياء النَّحو ص ٦٤ وما بعدها.

(٧٤) السَّابق ٢٧ /٤٥ .

(٧٥) السَّابق ٢٧ /٤٢ .

(٧٦) السَّابق ٢٧ /٤٥ .

(٧٧) السَّابق ٢٧ /٣٥ .

(٧٨) السَّابق ٢٧ /٤٢ .

(٧٩) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الثَّامنة والعشرون ص ٣١١ .

(٨٠) مجلّة المجمع ٢٧ /٣٤ . ٣٥ .

(٨١) السَّابق ٢٧ /٣٣ .

(٨٢) السَّابق ٢٧ /٥٠ .

(٨٣) السَّابق ٢٧ /٥٠ .

(٨٤) السَّابق ٢٧ /٥٦ .

(٨٥) السَّابق ٢٧ /٥٦ ، ومن تحكّمات محمَّد كامل حسين الَّتي لا تستحقّ النّظر والمناقشة قوله : ((وقد يستدعي ذلك أن نلقي في البحر بنصف ما في المعاجم ، وبثلثي ما في

النَّحو ، وبكلّ ما في الصَّرف ، ولا نزيد بذلك اللُّغة إلَّا قوّة وحيويّة ونجاحًا)) . البحوث والمحاضرات ، الدّورة السَّادسة والعشرون ص ١٧٣ .

(٨٦) انظر : محاضر جلسات المجمع في الدّورة العاشرة ، ص ٢٦٦ ،وبحثًا لأحمد أمين بعنوان : اقتراح ببعض الإصلاح في متن اللُّغة ، وانظر : محاضر الجلسات في الدّورة الحادية عشرة وما دار من نقاش عن مشروع وزارة المعارف في تيسير النَّحو ص ٢٤٢ وما بعدها .

(٨٧) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الثامنة والعشرون ص ٣١٠ . ٣١١ .

(٨٨) السَّابق ص ٣١٢ وما بعدها .

(٨٩) مجلّة المجمع ٢٧ /٢٦ .

(٩٠) البحوث والمحاضرات ، الدّورة الثَّامنة والعشرون ص ٣١٦ .

(٩١) السَّابق ص ٣١٦ .

* * *